النحو المنثور في كتاب "الكشكول" لبهاء الدين العاملي

جمعا ودراسة

Grammar in the book "Al-Kashkol" by Bahaa Al-Din Al-Amili - collection and study

إعداد

د. محمد يوسف الحريري

Dr. Muhammad Yusuf Hariri

جامعة الملك عبد العزيز- كلية الآداب والعلوم الإنسانية

Doi: 10.21608/ajahs.2022.266194

استلام البحث	٢ / ٧ / ٢٠٢٢
قبول البحث	١٨ / ٧ / ٢٠٢٢

الحريري ، محمد يوسف ٢٠٢٢). النحو المنثور في كتاب "الكشكول" لبهاء الدين العاملي - جمعا ودراسة. **المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية**، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، مج٦)، ع٢٤) أكتوبر، ٣٣٧ – ٣٨٨.

http://ajahs.journals.ekb.eg

النحو المنثور في كتاب "الكشكول" لبهاء الدين العاملي ـ جمعا ودراسة

المستخلص:

كتاب الكشكول للهمذاني العاملي، المتوفى سنة ١٠٣١ هـ ، كتاب جمع فيه صاحبه ألوانا و أزاهير من فنون العلوم المختلفة، وهو على شاكلة " المستطرف في كل فن مستظرف" للإبشيهي، وقد كان لعلم النحو منها نصيب، فقد ناقش فيه بعض المسائل والقضايا الجوهرية التي تخص هذا العلم، فعكفت على جمع شتاتها ومناقشتها في هذا البحث المتواضع، الذي تضمن مسائل عدة ، منها ما يتعلق بإعراب الفعل، والتوابع، ومنها ما يتعلق بالضمائر والنواسخ . وقد توصل البحث إلى الكثير من النتائج من أهمها: إبطال ما نسبه بعضهم إلى الإمام الشافعي من أن الواو تفيد الترتيب، وأن الباحث المنصف هو الذي ينشد الحق، والوصول إليه، بغض النظر عمن يناقش آراءه ، ولو كان مخالفا له في فكره ومعتقده.

Abstract:

The Book of Kashkul by Al-Humani Al-Ameli, who died in 1031 Ah, a book in which the author collected colors and flowers from the various arts of science, which is similar to "The extremist in every art is a satiated art" of the Pashehi, and the science of grammar has a share, in which he discussed some of the fundamental issues and issues concerning this science, so she gathered and discussed her diaspora in this modest research, which included several issues, including with regard to the expression of the act, and the following, including with regard to consciences and copies. The research has reached many results, the most important of which is: the nullification of what some of them attributed to Imam Shafi'i that the wao benefits the arrangement, and that it is the equitable researcher who seeks the right, and access to it, regardless of who discusses his opinions, even if it is contrary to him in his idea and belief.

المقدمة :

فقد وقعت عيني على كتاب « **الكشكول**» لـ« محمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي، العاملي، الهمذاني، بهاء الدين» المتوفى سنة ١٠٣١هـ، فوجدته يحوي لآلئ متناثرة في شتى العلوم من رياضيات، وفَلسفةٍ، وفَلكٍ، ونَحوٍ، وشَريعةٍ، وغيرها، فعزمتُ -بحكم تخصُّصِي الدقيق- على جمع لآلئ النحو من هذا الكتاب، وضَمِّها في مبحث واحد أسميته: « **النحو المنثور في الكشكول) لبهاء الدين العاملي» جمعًا ودراسة** .

وقد جمعتُ أهم المسائل النحوية الواردة ووثقتُها، ثم عنونتُ لكل واحدةٍ منها بما يُناسبها من عناوين النحو، وناقشتها مناقشة علمية جادة، مبيّنًا رأيي في كل منها، مُعضدًا ذلك بالدليل».

واقتضت طبيعة البحث أن أُصدّر هذه الدراسة بالحديث عن بهاء الين العاملي، وكتابه**الكشكول**) بإيجاز، وقد كان.

وهي-الآن – بين يدي القارئ في قرطاس واحدٍ، بعد أنْ كانت متناثرةً في ثنايا الكتاب أسأل الله – تعالى- أن تكون مُستوفاة، وأن يفيد منها طلاب العربية إنه سميع مُجيب .

التعريف ببهاء الدين العاملي)

اسمه ولقبه:

هو: النحوي، اللغوي، المفسّر، مُحَمَّد بن حُسَيْن بن عبد الصَّمد الملقب بهاء الدّين، بن عز الدّين، الحارث، العاملي، الهمداني .

مولده ونشأته :

ولد لثلاث بقين من ذي الحجة ببعلبكّ، وانتقل به أبوه إلى إيران، ورحل رحلة واسعة، ونزل بأصفهان فولّاه سلطانها شاه عباس) رياسة العلماء، فأقام مدة ثم تحول إلى مصر، وزار القدس ودمشق وحلب، وعاد إلى أصفهان، فتوفي فيها، ودفن بطوس) [١].

شيوخه : ذكرت كتب التراجم من تلامذته:

١- **والده** : حُسين بن عبد الصمد بن محمد الجبعي العاملي الحارثي الهمداني، عز الدين، من أعيان فقهاء الشيعة الإمامية، عالم بالتفسير والحديث والأصول والكلام والأدب، له نظمٌ حسن، توفي - رحمه الله- سنة ٩٨٤ هـ [٢].

(١) الأعلام ١٠٣/٦، ومعجم المؤلفين ٢٤٢/٩ .

(٢) معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر تأليف/عادل نويهض ١٥٤/١

٢- **عبد الله اليزْدي** : عبد الله بن الحسين اليزدي، عالم مشارك في بعض العلوم، من آثاره: شرح تهذيب المنطق والكلام لسعد الدين التفتازاني، وشرح القواعد في الفقه، حاشية على شرح الشمسية، حاشية على الشرح المختصر على التلخيص للسعد، وشرح العجالة، توفي بأصبهان) سنة ١٠١٥هـ[٣].

تلامذته:

ذكرت كتب التراجم من تلامذته:

١- مُحَمَّد بن يُوسُف بن أَبي اللطف الملقب رضي الدّين المقدسي، الحنفي، من آل بَيت أَبي اللطف كبراء بَيت الْمُقَدّس وعلمائها، أَبًا عَن جد، وَكَانَ رضي الدّين هَذَا فَاضلًا، أديبًا، بارعًا، استجاز لَهُ وَالِده من شيخ الاسلام الْبَدْر الغزي، وَأخذ الْعَرَبيَّة عَن ابْن عَم أَبِيه الشَّيْخ عمر، بن مُحَمَّد، بن أَبي اللطف، وتفقه أَولًا على وَالِده يُوسُف في فقه الشافعي، ثمَّ تحول حنفيًّا، له كتب، منها: حاشية على أنوار التنزيل، في التفسير، للبيضاوي، قال عنها صاحبكشف الظنون) : «وهي حاشية على الأنوار مع الكشاف وتفسير أبي السعود، في مجلد ضخم»، وَكَانَت وَفَاته بِبَيْت الْمُقَدّس في سنة ثَمَان وَعشْرين وَألف، وَصلى عَلَيْهِ غَائِبَة بِدِمَشْق يَوْم الْجُمُعَة منتصف رَجَب رَحمَه الله تَعَالَى[٤].

٢- الشَّيْخ حُسَيْن بن شهَاب الدَّين بن حُسَيْن بن مُحَمَّد ابْن حيدر الكركي العاملي الْحَكِيم الشيعي الْمُتَوفَّى سنة ١١٧٦ هـ، لَهُ من الْكتب أرجوزة فِي الْمنطق، أرجوزة فِي النَّحْو، حَاشِيَة على البيضاوي، حَاشِيَة على المطول، ديوَان شعره، وغيرها، توفَّى سنة ١٠٧٦ هـ.

٣-الطَّائِفِي : الْحُسَيْن بن على بن عبد الشكُور الطَّائِفِي الحجازي الْحَنَفِيّ الصوفي تلميذ الميرغني الْمُتَوفَّى فِي حُدُود سنة ١١٨٠ثَمَانِينَ وَمِائَة والف[٥].

٤-صدر الدين الشيرازي: صدر الدين بن فخر الدين الشيرازي، المشهور بمسيح الزمان، من ذرية الحارث بن كلدة طبيب العرب، المتوفى سنة١٠٦١هـ) [٦].

---

(٣) هدية العارفين ٤٧٤/١، وروضات الجنات صـ٣٤٣، ومعجم المؤلفين ٤٩/٦ .

(٤) خلاصة الأثر ٢٧١/٤-٢٧٢، ومعجم المؤلفين ١٣٤/١٢ .

(٥) ديوان الإسلام لشمس الدين الغزي ١٠٠/٢، ومعجم المؤلفين ١٢/٤، ومعجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر ١٥٣/١ .

(٦) الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى بـ(نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر) لعبد الحي بن فخر الدين بن عبد يعلى الحني الطالب٥٤٣/٥.

٥-محمد بن صالح الجيلاني، طبيب، حكيم، منطقي، أديب، شاعر، نحوي، فقيه، أخذ عن بهاء الدين العاملي، له مجموعة أشعار بالعربية والفارسية، توفي سنة١٠٨٨هـ) [٧].

كلام العلماء فيه :

١-ريحانة الأُلبا : وكان رئيس العلماء عند عبَّاس شاه، سلطان العجم، لا يَصْدُر إلا عن رأيه إذا عقَد ألْوِية الهِمَم، إلا أنه لم يكن على مذْهبه في زَنْدقته وإلْحادِه ؛ لانْتشار صِيتِه في سَدادِ دِينه ورَشادِه، إلا أنه عَلَوِيٌّ بلا مَيْن، وهو عند العقلاء أهْوَنُ الشَّرَّيْن، فإنه أظهر غُلُوَّه في حبِّ آل البيْت، وجارَى في حَلْبة الوَلاءِ الكُمَيت، وأنشد لسانُ حالهِ لكلِّ حيٍّ ومَيْت :

إنْ كان رَفْضًا حُبُّ آل محمدٍ ... فلْيَشْهدِ الثَّقلان أنِّي رَافضِي[٨]

وشِعرُه باللِّسانَيْن مُهذَّب مُحرَّر، وبالفارسيَّة أحسنُ وأكثر، ولما ساحَ في البُلدان، واجتمع بمن فيها من الأعيان، عاد بدْرُ ذاتِه لفلَك أقطارِه، فعانق في أوْطانِه عقائلَ أوْطاره، وهو الآن قُرَّة عيْنِ مجدِها، وغُرَّةُ جَبِين سَعْدِها، تطوف بحَرَمِه وُفُود الأفاضل، وتتَوجَّه شطْرَه وُجُوهُ الآمالِ من كلِّ فاضل، بنعيمٍ مُقيمٍ تتحدَّثُ عنه طُروس الأسْفار، وتَكْتَحِل بإثْمِد مِدادِه عُيون الطُّروس والأسْفار[٩].

٢-خلاصة الأثر : ذكر الشَّيْخ أَبُو الوفا العرضي في تَرْجَمته قَالَ : قدم حلب مستخفيًا في زمن السُّلْطَان مُرَاد، بن سليم، مغيرًا صورته بِصُورَة رجل درويش، فَحَضَرَ دروس الْوَالِد يعْنِي الشَّيْخ عمر، وَهُوَ لَا يظْهر أنه طَالب علم، حَتَّى فرغ من الدَّرْس، فَسَأَلَهُ عَن أَدِلَّة تَفْضِيل الصّديق على المرتضى فَذكر حَدِيث :«مَا طلعت الشَّمْس وَلَا غربت على أحد بعد النَّبِيين أفضل من أَبِي بكر»[١٠]، وَأَحَادِيث مثل ذَلِك كَثِيرَة، فَرد عَلَيْهِ، ثمَّ أَخذ يذكر أَشْيَاء كَثِيرَة تقتضى تَفْضِيل المرتضى فشتمه الْوَالِد، وَقَالَ لَهُ : رافضي شيعي، وسبه فَسكت، ثمَّ إن صَاحب التَّرْجَمَة أَمر بعض تجار المعجم أَن يصنع وَلِيمَة وَيجمع فِيهَا بَين الْوَالِد وَبَينه، فَاتخذ التَّاجِر وَلِيمَة ودعاهما فَأخْبرهُ أَن هَذَا هُوَ الملا بهاء الدّين عَالم بِلَاد الْعَجم، فَقَالَ للوالد: شتمتونا، فَقَالَ لَهُ : مَا

(٧) معجم المؤلفين١٠/٨٢.

(٨) البيت في ديوان الإمام الشافعي صـ٥٥، وهو من الكامل، وقد ورد في تاج العروس (ر.ف.ص)، والنجوم الزاهرة ١٧٢/٢، والوافي بالوفيات ١٧٨/٢ .

(٩) ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا ٢٠٨/١-٢٠٩ .

(١٠) حديث ضعيف، أخرجه أحمد في (فضائل الصحابة) ١٨٧/١ رقم (١٣٥) .

علمت إنك الملا بهاء الدّين، وَلَكِن إيراد مثل هَذَا الْكَلَام بِحُضُور الْعَوام لَا يَلِيق، ثمَّ قَالَ : أَنا سنى أحب الصَّحَابَة، وَلَكِن كَيفَ أفعل؟ سلطاننا شيعي وَيقتل الْعَالم السني[١١].

٣-روضات الجنات : « كان أفضل أهل زمانه ، بل كان متفردًا بمعرفة بعض العلوم، التي لم يحم أحد حوله من أهل زمانه، ولا قبله على ما أظن من علماء العامة والخاصة، يميل إلى التصوف كثيرًا، وكان منصفًا في البحث، كنتُ في خدمته منذ أربعين سنة في الحضر والسفر، وكان له معي محبة وصداقة عظيمة، سافرتُ معه إلي زيارة أئمة العراق عليهم الصلاة والسلام، فقرأت عليه في بغداد والكاظميين في النجف الأشرف وحائر الحسين عليهم السلام والعسكريين كثيرًا من الأحاديث ...»[١٢].

مصنفاته :

من مصنفاته: « الكشكول»، و« المخلاة »، و« العروة الوثقى» تفسير، و« الفوائد الصمدية في علم العربية»، وله في الفارسية نظم في التصوف وغير ذلك[١٣].

وفاته:

توفي –رحمه الله- سنة ١٠٣١هـ) إحدى وثلاثين وألف من الهجرة .

نبذة مختصرة عن « الكشكول »

ذكر بهاء الين العاملي في مقدمة الكشكول) سبب تأليفه إيّاه، وهو أنه لما فرغ من تأليف كتاب المخلاة) وهو- كما يقول- كتاب حوى من كل شيء أحسنه وأحلاه ؛ فقد ضمنه ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين من جواهر التفسير وزواهر التأويل، وعيون الأخبار ومحاسن الآثار، وبدائع حكم يستضاء بنورها، وجوامع كلم يهتدي ببدورها، ونفحات قدسية تعطر مشام الأرواح وواردات أنسية تحيي رميم الأشباح، وأبيات رائقة تشرب في الكؤوس لسلاستها، وحكايات شايقة تمزج بالنفوس لنفساتها، ونفايس عرايس تشاكل الدر المنثور، وعقائل مسائل تستحق أن تكتب بالنور على وجنات الحور، ومباحثات سديدة سنحت للخاطر الفاتر حال فراغ البال، ومناقشات عديدة سمح بها الطبع القاصر أيام الاشتغال، مع ترتيب أنيق لم أسبق إليه، وتهذيب رشيق لم أزاحم عليه- عثر بعد ذلك على نوادر تتحرك لها الطباع، وتهش لها الأسماع، وطرائف تسر المحزون، وتزري بالدر المخزون، ولطائف أصفى من رايق الشراب، وأبهى من أيام الشباب، وأشعار أعذب من الماء الزلال،

---

(١١) خلاصة الأثر ٤٤٣/٣ .

(١٢) روضات الجنات ٥٦/٧ .

(١٣) خلاصة الأثر ٤٤١/٣، والأعلام١٠٢/٦-١٠٣، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة من القرن الأول إلى المعاصر٢٠٦٥/٣ .

وألطف من السحر الحلال، ومواعظ لو قرئت على الحجارة لانفجرت، أو الكواكب لانتثرت، وفقر أحسن من ورد الخدود، وأرق من شكوى العاشق حال الصدود : فاستخار الله -تعالى-، ولفق كتابًا ثانيًا يحذو حذو ذلك الكتاب الفاخر، ويستبين به صدق المثل السائر : كم ترك الأول للآخر[١٤].

ترتيبه :

لم يتسع المجال لدى بهاء الدين العاملي لتبويبه وترتيبه ؛ فجاءت مسائله متناثرة، وعن ذلك يقول : « ولما لم يتسع المجال لترتيبه، ولا وجدت من الأيام فرصة لتبويبه، جعلته كسفط مختلط رخيصه بغاليه، أو عقد انفصم سلكه فتناثرت لآليه»[١٥].

سبب تسميته بـ« الكشكول» :

يقول بهاء الدين العاملي: « وسميته بالكشكول)؛ ليطابق اسمه اسم أخيه ولم أذكر شيئاً مما ذكرته فيه، وتركت بعض صفحاته على بياضها لأقيد ما يسنح من الشوارد في رياضها؛ كيلا يكون به عن سعة ذلك نكول، فإن السائل في معرض الحرمان إذا امتلأ الكشكول فسرح نظرك في رياضه، وأسق قريحتك من حياضه، وارتع بطبعك في حدائقه، واقتبس أنوار الحكم من مشارقه»[١٦] .

١-« ضمير النكرة بين التعريف والتنكير »

أورد بهاء الدين العاملي بحثًا في الكشكول) بين فيه اختلافهم في ضمير النكرة، فقال: « قال الإمام[١٧] في كتاب الأربعين: اختلفوا في أن ضمير النكرة نكرة أو معرفة، في مثل قولك: جاءني رجل وضربته، فقال بعضهم: إنه نكرة؛ لأن مدلوله كمدلول المرجوع إليه وهو نكرة، فوجب أن يكون الراجع -أيضًا- نكرة؛ إذ التعريف والتنكير باعتبار المعنى.

وقال قوم: إنه معرفة، وهو المختار، والدليل عليه أن الهاء في ضربته) ليست شائعة شياع رجل)؛ لأنها تدل على الرجل الجائي خاصة، لا على رجل، والذي يحقق ذلك أنك تقول: جاءني رجل، ثم تقول: أكرمني الرجل، ولا تعني بالرجل سوى الجائي، ولا خلاف في أن الرجل معرفة، فوجب أن يكون الضمير معرفة أيضًا؛ لأنه بمعناه، ويعلم من هذا جواب شبهة من زعم أنه نكرة، أعني قوله: لأن مدلوله كمدلول المرجوع إليه» [١٨].

---

(١٤) الكشكول ٣/١ .
(١٥) الكشكول ٣/١ .
(١٦) الكشكول ٣/١ -٤ .
(١٧)لم أهتد إلى معرفة هذا الإمام ولا إلى كتابه.
(١٨)الكشكول ٧٦/٢.

ما نقله بهاء الدين العاملي من كتاب الأربعين) عن الإمام الذي يعنيه هو بنصه -مع تصرف يسير- لابن الحاجب في أماليه[١٩]:

«وتفصيل القول في المسألة: أن النحويين اختلفوا في الضمير العائد على النكرة، هل هو معرفة أو نكرة؟ على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنه معرفة وجرى مجرى النكرة في دخول رُبّ) عليه؛ لما أشبهها في أنه غير معين، ولا مقصود قصده.

وإليه ذهب كثير من النحويين، وقال البغدادي بأنه مذهب الجمهور[٢٠]، وصحّحه ابن الحاجب، واختاره الإمام.

المذهب الثاني: أنه نكرة[٢١]، وقد حكم سيبويه بتنكيره في قول خداش بن زهير:

فإنّكَ لا تُبَالِي بَعْدَ حَولٍ أظبيُ كَانَ أمَّكَ أمْ حِمَارُ[٢٢]

وعلّل ناظر الجيش حُكم سيبويه بذلك بأن ضمير النكرة يعامل عندهم في الإخبار معاملة النكرة.

وقال السيرافي عندما أنشد سيبويه هذا البيت: « وضمير النكرة لا يستفيد منه المخاطب أكثر من النكرة، ألا ترى أن قائلًا لو قال: مَررْتُ برجل وكلمته، لم تكن الهاء العائدة إلى رجل) بموجبة لتعريف شخص بعينه من بين الرجال، وإن كانت الهاء معرفة من حيث علم المخاطب أنها تعود إلى ذلك الرجل المذكور من غير أن يكون تمييز له من بين الرجال، فلا فرق بين أن تقول: «قائم كان زيدًا»، وتجعل في كان) ضمير قائم)، وبين أن تقول: كان قائم زيدًا، في باب معرفة المخاطب بالمخبر عنه» [٢٣].

وقد اختار ابن عصفور هذا المذهب، فقال ما مُلخّصه: « ضمير النكرة يعامل في الإخبار معاملة النكرة، وذلك أن تعريفه لفظي، ولا يدل على خاص بعينه» [٢٤].

---

(١٩)أمالي ابن الحاجب ٧٥١/٢.

(٢٠)الخزانة ٤٧٢/١٠.

(٢١)شرح شذور الذهب لابن هشام ١٧٣/١.

(٢٢)البيت بحره الوافر، وهو في الكتاب ٤٨/١، والمقصد ٩٤/٤، وشرح أبيات سيبويه ٢٢٧/١، حيث جعل سيبويه اسم كان ضميرًا يعود على (ظبي) النكرة، ومن ثم حكم بتنكيره.

(٢٣)شرح الكتاب ٣٠٥/١، ٣٠٦.

(٢٤)شرح جمل ابن عصفور ٢٤٧/٣.

المذهب الثالث: أنه إذا كان المنكّر المعود إليه مخصوصًا قبلُ بحكم، نحو: جاءني رجل فأكرمته كان معرفة، أمّا إذا لم يختص بشيء قبله، نحو: ربه رجلًا، ويا لها قصة، ورب رجل وأخيه، فينبغي أن يكون نكرة[٢٥].

وما ذهب إليه الجمهور من أن ضمير النكرة معرفة هو الصحيح من وجهة نظري، وذلك لأن الأصل أن الضمير معرفة، بل أعرف المعارف، وسيبويه حينما حكم بتنكيره كأنه نظر إلى المعنى من كون ضمير النكرة في التحصيل لا يزيد على ظاهره؛ إذ لا يميز واحدًا من واحد، وإن كان من حيث علم المخاطب بأنه يعود على المذكور معرفة[٢٦].

٢-« حكم همزة أنَّ) في بدء الصلة »

ذكر بهاء الدين العاملي أنهم قالوا: إذا سدّت **أنَّ**) مع معموليها مسدّ المصدر فتحت، وإلا كسرت، وإن جاز الأمران جاز الأمران[٢٧]، إلا أنه لم يوافقهم على ذلك، وذلك لأن المبدوء بها الصلة يصح تأويلها بما بعدها بالمصدر، فنحو: «جاء الذي إنه قائم» في تأويل: جاء الذي قيامه ثابت، وما دام الأمر كذلك فإنه يجوز فيها الوجهان.

كما أنه لم يُوافقهم فيما ذهبوا إليه من أنه يجوز فتح همزة إنّ) وكسرها في قوله:

..... إذا إنّـــهُ عَبْـــدُ القَفَـــا واللّهَـــازِمِ[٢٨]

معللًا ذلك بأنه لا مكان للتأويل بنحو: إذا عبودية القفا واللهازم ثابتة، ومن ثم يجب كسرها[٢٩].

لقد نصّ جمهور البصريين على أنه يجب كسر همزة إنّ) في بدء الصلة، مستدلين بقوله -تعالى-: **﴿ إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾** [٣٠] على أن ما) موصول اسمي، و **﴿ إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ ﴾** صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

---

(٢٥)شرح الكافية في النحو للرضي ٢٣٥/٣، وتعليق الفرائد ٩/٢.

(٢٦)شرح المفصل لابن يعيش ٣٤١/٤.

(٢٧)الكافية لابن الحاجب ٥٢/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٨٥/١ وما بعدها، توضيح المقاصد والمسالك ٥٢٧/١.

(٢٨)هذا عجز بيت من الطويل صدره : **وكنت أرى زيدًا كما قيل سيّدًا**.

وهو من شواهد الكتاب غير المنسوبة. ينظر: الكتاب ١١٤/٣، والمقتضب ٣٥١/٢، والأصول ٢٦٥/١.

(٢٩)الكشكول ٦٧/٢، وقد صدرها بهاء ادين العاملي بقوله: «ولكاتب الأحرف هنا دغدغة» .

(٣٠)من الآية ٧٦ القصص.

ونقل النحاس[٣١] عن الأخفش أن الكوفيين لا يجيزون أن يكون صلة الذي) وأخواته إنّ) وكان الأخفش يستقبح ذلك عنهم.

ويرى الكوفيون أن هذه الآية لا تنهض لأن تكون دليلًا على جواز وقوع الذي) وأخواته صلة لـإن)؛ وذلك لاحتمال أن تكون ما) في الآية الكريمة نكرة موصوفة، والجملة التي بعدها صفة، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال[٣٢].

وأما ما أورده بهاء الدين العاملي على قول البصريين بوجوب كسر همزة إنّ) الواقعة في صدر الصلة من أنه يمكن تأويلها وما بعدها بمصدر، ومن ثم يجوز فيها الأمران، فيمكن دفعه بأن شرط وجوب الكسر أن يؤول بمصدر مفرد، وذلك بأن تقع مع ما بعدها فاعلة، نحو: بلغني أن زيدًا عالمٌ ؛ أي: بلغني علم زيد؛ أو مفعولة، نحو: كرهت أن زيدًا جاهلٌ؛ أي: كرهت جهل زيد، أو مبتدأ، نحو: عندي أنك عالمٌ[٣٣].

أمّا أن تُؤول بجملة صدرها مصدر كما أولها بهاء الدين العاملي في «جاء الذي إنه قائم» بـ«جاء الذي قيامه ثابت»، فلا، وذلك لأن الفتح خاص بالمؤول بمصدر مفرد.

وأمّا الاعتراض الثاني الذي أورده على قولهم بجواز فتح همزة إنّ) وكسرها في قوله:

..... إِذَا إِنّهُ عَبْدُ القَفَا واللّهَازِمِ

بأنه لا مكان للتأويل بنحو: فإذا عبودية القفا واللّهازم ثابتة[٣٤] فلا وجْه له؛ إذ لا مانع من هذا التأويل، وكلّ من استدل به على جواز الأمرين أوّله بذلك.

٣-« التعليق »

ذهب بهاء الدين العاملي إلى أن الفاضل البيضاوي عند قوله -تعالى- في سورة هود: ﴿ **لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ**﴾ [٣٥]، قال: إن الفعل معلق عن العمل، وقال في سورة الملك) نفيض ذلك.

---

(٣١)إعراب القرآن للنحاس ١٦٦/٣.

(٣٢)سيبويه يرى أن (أنّ) في الآية الكريمة ليست صلة اسم الموصول، بل (إنّ) عنده على إضمار قسم، والقسم وجوابه هو الصلة، و(إن) هو جواب لقسم محذوف، ولا يجيز بعد القسم في (إن) إلا الكسر. ينظر: الكتاب ١٤٦/٣، والأصول ٢٦٣/١، وحاشية الصبان ٤٠٥/١.

(٣٣)الكناش في فني النحو والصرف ٩٢/٢.

(٣٤)الكتاب ١٤٤/٣، والمقتضب ٣٥١/٢، وشرح المفصل ١٢٦/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢/٢.

(٣٥)من الآية ٧ من سورة هود، ومن الآية ٢ من سورة الملك.

التعليق هو: إبطال العمل لفظًا لا محلًا على سبيل الوجوب؛ وذلك لمجيء ما له صدر الكلام بعد الفعل المعلق[٣٦]، والأصل اختصاصه بأفعال القلوب المتصرفة، وليس كل معنى قلبي يعلق، ألا ترى أن الإرادة والكراهة ونحوهما من أفعال القلوب، ولا تعلق؛ لأنها لا تدخل على الابتداء، ولا لها معنى يدخل على الابتداء بحسب الأصل[٣٧].

وقد ألحق بعضهم[٣٨] في التعليق بالقلبية مع الاستفهام نظر) بالعين أو القلب، نحو: ﴿ **فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا** ﴾[٣٩]، و﴿ **فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ**﴾ [٤٠]، وأبصر)، نحو ﴿ **فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ٥) بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ ٦)** ﴾[٤١]، وتفكر)، نحو: ﴿ **أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ**﴾ [٤٢]، وسأل) نحو: ﴿ **يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ١٢)** [٤٣]، وما وافقهن نحو: أما ترى أيّ برق هنا؟ بمعنى أما تبصر؟ حكاه سيبويه[٤٤]، وما قاربهنّ نحو: ﴿ **لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا** ﴾[٤٥].

وأجاز يونس تعليق ما لم يوافقهن ولم يقاربهن، وجعل من ذلك قوله -تعالى-: ﴿ **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ** ﴾[٤٦]، فضمة الياء عنده ضمة إعراب، وعند سيبويه ضمة بناء[٤٧]، وأي) موصولة[٤٨].

وقد عرض الزمخشري -رحمه الله- لإعراب ﴿ **لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا** ﴾[٤٩]، في سورة هود)، وسورة الملك) ... فقال في سورة هود: إن الفعل معلق عن العمل، وقال في سورة الملك نقيض ذلك.

---

(٣٦)ينظر في أدوات التعليق على خلاف بين النحاة في بعضها زيادة ونقصانًا: شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢، وشرح الكافية للرضي ١٥٩/٤، والهمع ٢٣٣/٢.
(٣٧)التذييل والتمكيل ٧٨/٦.
(٣٨)شرح التسهيل ٨٨/٢، والتذييل ٨٧/٦.
(٣٩)من الآية ١٩ من سورة الكهف.
(٤٠)من الآية ٣٣ النمل.
(٤١)الآية ٥ -٦من سورة القلم.
(٤٢)من الآية ٨٤ من سورة الأعراف.
(٤٣)الآية ١٢ الذاريات.
(٤٤)الكتاب ٢٣٦/١.
(٤٥)من الآية ٧ من سورة هود، ومن الآية ٢ من سورة الملك.
(٤٦)من الآية ٦٩ مريم.
(٤٧)الكتاب ٣٩٩/٢.
(٤٨)شرح التسهيل ٩٠/٢.
(٤٩)من الآية ٧ من سورة هود، ومن الآية ٢ من سورة الملك.

قال -رحمه الله- في سورة **هود**): « فإن قلت: كيف جاز تعليق فعل البلوى؟ قلت: لما في الاختبار من معنى العلم؛ لأنه طريق إليه، فهو ملابس له، كما تقول: انظر أيهم أحسن وجهًا، واسمع أيهم أحسن صوتًا؛ لأن النظر والاستماع من طريق العلم» [٥٠].

وقال في سورة الملك): « فإن قلت: من أين تعلق قوله: ﴿ **أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا** ﴾ بفعل البلوى؟ قلت: من حيث إنه تضمن معنى العلم، فكأنه قيل: ليعلمكم أيكم أحسن عملا، وإذا قلت: علمته أزيدًا أحسن عملا أم هو؟ كانت هذه الجملة واقعة موقع الثاني من مفعوليه، كما تقول: علمته هو أحسن عملا، فإن قلت: أتسمي هذا تعليقًا؟ قلت: لا، إنما التعليق أن توقع بعده ما يسد مسدّ المفعولين جميعًا، كقولك: علمت أيهما عمرو، وعلمت أزيد منطلق، ألا ترى أنه لا فصل بعد سبق أحد المفعولين بين أن يقع ما بعده مصدرًا بحرف الاستفهام وغير مصدر به، ولو كان تعليقًا لافترقت الحالتان كما افترقتا في قولك: علمت أزيد منطلق؟ وعلمت زيدًا منطلقًا» [٥١].

وقد سبق ابن هشام[٥٢] بهاء الدين العاملي في إيراد هذا الاضطراب على كلام الزمخشري وتبعه في ذلك الدماميني[٥٣].

ويمكن دفع هذا الاضطراب بما قاله الطيبي من أن المراد بالتعليق المذكور في سورة هود أن قوله -تعالى-: ﴿ **لِيَبْلُوَكُمْ** ﴾ سبب لما علق عليه الاستفهام، وهو العلم، وقد اكتفى بالسبب -وهو الابتلاء- عن المسبب -وهو العلم- وهو المراد من قوله: «لأنه طريق إليه، كما أن النظر والسمع طريقان إليه»، فتقدير الكلام: ليبلوكم فيعلم أيكم أحسن عملًا، هذا تقدير الزجاج في سورة الملك[٥٤]..

ويُؤيّد هذا التفسير : أن الزمخشري -رحمه الله- شبه ما في الفرقان، وهو قوله -تعالى-:

﴿ **وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا ۩** ﴾ [٥٥]، بهذه الآية، وكتب في الحواشي : أن تعلق ﴿ **أَتَصْبِرُونَ** ﴾ بقوله :﴿ **فِتْنَةً** ﴾ تعلق﴿ **أَيُّكُمْ** ﴾ بقوله: ﴿ **لِيَبْلُوَكُمْ** ﴾، **والمعنى**: وجعلنا بعضكم لبعض فتنة لنعلم أيكم أحسن صبرا، كما ابتليناكم لنعلم أيكم أحسن عملًا.

---

(٥٠)الكشاف ٣٨/٢.
(٥١)الكشاف ٥٧٥/٤.
(٥٢)مغني اللبيب ٥٤٦/١.
(٥٣)تعليق الفرائد ١٨٤/٤.
(٥٤)معاني القرآن وإعرابه ١٩٧/٥ .
(٥٥)من الآية ٢٠ من سورة الفرقان.

ولا بُعدَ أن يحمل قوله قُبيل هذا:« ليفعل بكم ما يفعل المبتلى لأحوالكم كيف تعملون»، على هذا، ويقدر «ليعلم كيف تعملون»، فيكون قرينة لهذا المقدر.

وأمّا في سورة **الملك)**: فهو محمول على التضمين، حيث قال: « تضمن معنى العلم، فكأنه قيل: ليعلمكم أيكم أحسن عملًا، وبين التضمين والتقدير بَوْنٌ، ولا يبعد حمل الكلام الواحد على الوجهين المختلفين باعتبارين للتفنن» [٥٦].

وبناءً على هذا فإن تعليق الفعل في سورة **هود)** إنما هو على تقدير إعمال فعل البلوى، وعدم تعليقه في سورة **الملك)**على تقدير إعمال العلم، ومن ثم فلا منافاة ولا اضطراب قطعًا.

وهناك تأويلات أخرى لكلام الزمخشري فيه من التكلف ما يمنعنا من ذكره؛ رأفة بالقارئ، وحرصًا منا على ما فيه فائدة[٥٧].

٤- « تقديم معمول المصدر عليه»

نقل بهاء الدين العاملي عن الزركشي في كتابه **مُجلي الأفراح)** أن الزمخشري قال في قوله -تعالى-: **﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾** [٥٨]:« هذا من باب اللف، وترتيبه: ومن آياته منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار، إلا أنه فصل بين القرينين الأولين بالقرينين الأخيرين؛ لأنهما زمانان، والزمان والواقع فيه كشيء واحد، مع إعانة اللف على الاتحاد، ويجوز أن يراد : منامكم في الزمانين، وابتغاؤكم فيهما» [٥٩].

وذهب الزمخشري إلى أن حمله على اللف هو الظاهر؛ لتكرره في القرآن، وأسد المعاني ما دل عليه القرآن يسمعونه بالآذان الواعية[٦٠].

وهذا الوجه الذي استظهره الزمخشري استشكله الزركشي من حيث الصناعة؛ لأنه إذا كان المعنى ما ذكره يكون «النهار» معمولًا لـ«ابتغاؤكم»، وقد تقدم عليه، وهو مصدر، وذلك لا يجوز، ثم يلزم عليه العطف على معمولي عاملين، فالتركيب لا يسوغ» [٦١].

وقد سبق ابنُ هشام وبهاء الدين السبكي الزركشي إلى هذا الاستشكال، فقال ابن هشام: "وهذا يقتضي أن يكون «النهار» معمولًا للابتغاء، مع تقديمه عليه، وعطفه

---

(٥٦)حاشية الطيبي ٢٠/٨، ٢١.
(٥٧)ينظر: حاشية الشهاب على البيضاوي ٧٣/٥، والتحرير والتنوير ١٣/٢٩.
(٥٨) من الآية ٢٣ من سورة الروم.
(٥٩) الكشكول ١٢/١.
(٦٠) الكشاف ٤٧٣/٣.
(٦١) الكشكول ١٢/١.

على معمول «منامكم»، وهو «بالليل»، وهذا لا يجوز في الشعر، فكيف في أفصح الكلام» [٦٢].

وقال السبكي: «وهو في غاية الإشكال؛ لأنه إذا كان المعنى ما ذكره يكون «النهار» معمول "ابتغاؤكم"، وقد تقدم عليه، وهو مصدر، وذلك لا يجوز، ثم يلزم إمّا عطف على معمولي عاملين، أو تركيب لا يسوغ» [٦٣].

فالواضح أنَّ المانعين لتوجيه الزمخشري السابق إنما كان لأمرين:

الأول: أنه يلزم عليه تقديم معمول المصدر عليه.

الثاني: أنه يلزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين.

أمّا تقديم معمول المصدر على المصدر فإن فيه خلافًا، فقد ذهب أكثر النحويين إلى أنه يمتنع تقديم معمول المصدر على المصدر؛ وذلك لأن المصدر موصول، ومعموله من صلته، من حيث كان المصدر مقدرًا من أَنْ) والفعل، و«أن» موصولة كالذي)، فكذلك لا يتقدم عليه ما كان من صلته؛ لأنه من تمامه بمنزلة الياء والدال من زيد) [٦٤].

وذهب التفتازاني إلى أن المعمول يجوز تقديمه إذا كان ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، وذلك لأنهم يتوسعون في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما [٦٥].

وقال ابن هشام : إن كان المصدر ينحل بـأَنْ) والفعل امتنع مطلقًا، وإلا جاز [٦٦].

وأُجيب عنه بأنه لم تنحصر علة المنع في ذلك، بدليل أسماء الأفعال على الأصح [٦٧]، وبناء على هذا فالأوْلى منع تقديم معمول المصدر عليه، كما هو مذهب الأكثرين.

وأمّا العطف على معمولي عاملين مختلفين، ففيه خلاف أيضًا: فقد ذهب سيبويه وأكثر النحويين إلى أنه لا يجوز مطلقًا، وأجازه الأخفش إن كان أحدهما جارًا، نحو: إن في الدار زيدًا والحجرة عمرًا، أو اتصل المعطوف بالعطف، أو انفصل بلا)، نحو: ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة [٦٨].

---

(٦٢) مغني اللبيب صـ٧٠٤.

(٦٣) عروس الأفراح ٢٥٠/٢.

(٦٤)تمهيد القواعد ٢٨٢٧/٦.

(٦٥)حاشية الصبان ٣١٥/١.

(٦٦)نقله الصبان عن ابن هشام من شرح بانت سعاد. ينظر الصبان ٣١٥/١.

(٦٧)تعليق الفرائد ١٦٦/٤.

(٦٨)ينظر الكتاب ٦٥/١-٦٦، ومغني اللبيب ص٤-٧، والتصريح ١٨٨/٢.

وأجازه الكافيجي[٦٩] وجماعة مطلقًا من المجرور وغيره .

قال: لأن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج إلى النقل والسماع، وإلَّا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه.

وقد نقل ابن مالك وغيره الإجماع على الامتناع في غير المجرور[٧٠].

وبناء على هذا، فالمسألة خلافية، ومن المحتمل أن يكون الزمخشري جوّز ذلك بناء على أنه يرى -كما يرى الكافيجي ومن معه- جواز تقديمه مطلقًا، إلا أن هناك تخريجين آخرين يندفع بهما هذا الإشكال الذي أوردوه على إعراب الزمخشري.

التخريج الأول: أن الجار والمجرور حال مقدمة من تأخير، أي: كائنين بالليل والنهار، وإنما وسطا؛ للاهتمام بشأنهما؛ لأنهما من الآيات في الحقيقة، لا المنام والابتغاء، مع تضمن توسيطهما مجاورة كل لما وقع فيه.

التخريج الثاني: أن الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف؛ أي: ذلك بالليل والنهار، والجملة في النظم الكريم معترضة.

وعلى كلا القولين لا يَرد على الزمخشري لزوم كون النهار) معمولًا لـابتغاء)، مع تقدمه عليه، وعطفه على معمول منامكم)[٧١].

٥ - « الفصل بين المضاف والمضاف إليه »

ذكرَ بهاء الدين العاملي في الكشكول) طعن الزمخشري في قراءة ابن عامر: ﴿كَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [٧٢] بـزُيّن) مبنيًا للمفعول، ورفع قتل) ما لم يسم فاعله، وأولادهم) نصبًا على المفعول بالمصدر، وشركائهم) خفضًا على إضافة المصدر إليه فاعلًا[٧٣].

وأوردَ ردود بعض العلماء عليه، كالكواشي، وأبي حيان، والتفتازاني، وابن المنَيِّر[٧٤].

وهذه الردود منقولة بنصها من كتاب نواهد الأبكار وشوارد الأفكار) للسيوطي حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي)[٧٥].

---

(٦٩)هو: محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي، أبو عبد الله الكافيجي، رومي الأصل، اشتهر بمصر، ولازمه السيوطي ١٤ سنة، وعرف بالكافيجي لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو، توفي سنة ٨٧٩هـ. الضوء اللامع ٢٥٩/٧، والأعلام ١٥٠/١.

(٧٠)الهمع ٢٢٣/٢.

(٧١)حاشية الشهاب ١١٦/٧، وروح المعاني ٣٣/١١.

(٧٢)من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام.

(٧٣)النشر في القراءات العشر ٢٦٣/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢٧٤/١.

(٧٤)الكشكول ٣٦/١.

(٧٥)نواهد الأبكار ٣٩٠/٣.

مسألة**الفصل بين المضاف والمضاف إليه)** من مسائل الخلاف المشهورة بين نحاة البصرة والكوفة[٧٦].

فالبصريون يرون أنه لما كان المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلا يفصل بينهما بغير الظرف وحرف الجر إلا لضرورة شعر.

أما الكوفيون فقد جوزوا الفصل بغير الظرف وحرف الجر لضرورة الشعر؛ محتجين بأن العرب قد استعملته كثيرًا في أشعارها، ومما استدلوا به قول الشاعر:

فزَجَجْتُهـــــا بمِزْجَـــــةٍ زَجَّ القَلـــوصَ أبِـــي مَـــزَادَة[٧٧]

والتقدير: زَّج أبي مزادة القلوص.

وقول الآخر:

تمرُّ علـى مـا تسـتمرُّ، وقـد شَـفَتْ غَلائـلَ عبـدُ القـيسِ منهـا صُـدُورها[٧٨]

والتقدير: شفت غلائل صدورها عبد القيس منها.

وقول الطِّرمَّاح بن حكيم:

يَطَفْنَ بِحُـوزيّ المَرَاتِـعِ لَـمْ تُـرَعْ بِوَادِيـــه مِـــن قَـــرْعِ القِسِـــيَّ الكَنَـــائِنِ[٧٩]

وقد حكى الكسائي عن العرب: هَذا غُلامٌ والله زَيدٍ، وحَكى أبو عُبيدة[٨٠]، قال: سمعت بعض العرب يقول: «إنَّ الشاة لتجتر فتسمعُ صوتَ والله رَبِّها» [٨١].

ومما يؤيد مذهب الكوفية : قراءة ابن عامر السابقة، فقد وقع الفصل بين المضاف قتل) والمضاف إليه شركائهم) بمفعول المصدر، والقرآن ليس فيه ضرورة.

---

(٧٦)تنظر المسألة في شرح الكتاب لسيبويه ٢٤/٣، والخصائص ٣٩٢/٢، والإنصاف ٣٤٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٨٥/٢، والمقاصد الشافية ١٧٣/٤.

(٧٧)البيت من مجزوء الكامل لم ينسب لقائله، وهو في الكتاب ١٧٦/١، ومجالس ثعلب ص١٥٢، والمقرب ٥٥٤/١.

(٧٨)البيت من الطويل، قال البغدادي في الخزانة ٢٥٠/٢: هذا البيت مصنوع، وقائله مجهول، ينظر في الإنصاف ص٤٢٨، والتذييل ٢٦٨/٧، والخزانة ٤٥٠/٢.

(٧٩)البيت من الطويل، وهو من قصيدة طويلة للطرماح في ديوانه ص٤٧٢، والبيت في الخصائص ٤٠٦/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٦٢/٣، حيث رُوي بصب (القِسي) وجر (الكنائس) .

(٨٠)معمر بن المثنى التيمي، البصري، النحوي، المتوفى ٢١١هـ.

(٨١)شرح الألفية لابن الناظم ٢٩١/١، وشرح الكافية الشافية ٩٩٤/٢.

وقد جعل ابن مالك الفصل بمفعول المضاف إذا كان المضاف شبيهًا بالفعل جائزًا في السعة، مستدلًا بهذه القراءة[٨٢].

وعلى الرغم من تواتر هذه القراءة وصحتها فقد تجرأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي، وهو أعلى القراء السبعة سندًا، وأقدمهم هجرة، أمّا علو سنده فإنه قرأ على أبي الدرداء ووائلة بن الأسقع، وفضالة بن عبيد، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة المخزومي، ونقل يحيى الزماري أنه قرأ على عثمان نفسه، وأمّا قدم هجرته فإنه ولد في حياة رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-، وناهيك به أن هشام بن عمار أحد شيوخ البخاري أخذ عن أصحاب أصحابه[٨٣].

ومع عُلو منزلة قارئنا الجليل وجدنا من تجرأ برد قراءته، ونسبه إلى لحن، أو اتباع مجرد المرسوم فقط.

قال ابن خالويه: «وهو قبيح في القرآن، وإنما يجوز في الشعر ...، وإنما حمل القارئ بهذا عليه : أنه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء فاتبع الخط» [٨٤].

وقال أبو عبيد[٨٥]: « ولا أحب هذه القراءة ؛ لما فيها من الاستكراه» [٨٦].

وقال الزمخشري: « وأما قراءة ابن عامر ﴿ **قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ**﴾ برفع القتل)، ونصب الأولاد)، وجر الشركاء)، على إضافة القتل) إلى الشركاء)، والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجًا مردودًا، كما سُمج ورد:

..... **زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَة** [٨٧]

فكيف به في الكلام المنثور؟، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟ والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم) مكتوبًا بالياء» [٨٨].

وهذه الطعون في هذه القراءة لا ينبغي -كما قلنا- أن يلتفت إليها؛ لأنها طعن في المتواتر، وإن كانت صادرة عن أئمة أكابر، وقد انتصر لها كثير من العلماء.

---

(٨٢)شرح المكودي على الألفية ص١٧٤.

(٨٣)ينظر: النشر ١٤٤/١، والدر المصون ١٦٢/٥.

(٨٤)الحجة في القراءات السبع ٣١٠/١.

(٨٥)أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله، الإمام الحافظ، المجتهد، ذو الفنون الكثيرة، كان -رحمه الله- صاحب نحو وعربية وطلب للحديث والفقه، توفي سنة ٢٢٤هـ. (وفيات الأعيان ٦٠/٤).

(٨٦)غرائب التفسير وعجائب التأويل ٣٨٨/١، وإبراز المعاني من حرز الأماني ٤١٣/١.

(٨٧)سبق تخريجه صـ١٨ .

(٨٨)الكشاف ٧٠/٢.

قال الكرماني: « قراءة ابن عامر -وإن ضعفت في العربية للإحالة بين المضاف والمضاف إليه فقوية في الرواية عالية» [٨٩].

وقال الكواشي[٩٠]:« كلام الزمخشري يُشعر بأن ابن عامر ارتكب محظورًا وأنه غير ثقة؛ لأنه يأخذ القراءة من المصحف لا من المشايخ، ومع ذلك أسندها إلى النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- وليس الطعن في ابن عامر طعنًا فيه، وإنما هو طعن في علماء الأمصار؛ حيث جعلوه أحد القراء السبعة المرضية، وفي الفقهاء حيث لم ينكروا عليه وإنهم يقرءونها في محاربتهم، والله أكرم من أن يجمعهم على الخطأ» [٩١].

وقال أبو حيان: « أعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي فصيح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في كلام العرب، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيّرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقًا وغربًا» [٩٢].

وقال المحقق التفتازاني: « هذا أشد الجرم؛ حيث طعن في إسناد القراء السبعة وروايتهم، وزعم أنهم يقرأون من عند أنفسهم، وهذه عادته يطعن في تواتر القراءات السبع، وينسب الخطأ -تارة- إليهم، كما في هذا الموضع، وتارة إلى الرواة عنهم، وكلاهما خطأ؛ لأن القراء ثقات، وكذا الروايات عنهم» [٩٣].

وقال ابن المنَير: «نتبرأ إلى الله ونبرأ من جملة كلامه عما رماهم به، فقد ركب عميا، وتخيل القراءة اجتهادًا واختيارًا، لا نقلًا وإسنادًا ... ولولا عذر أن المنكر ليس من أهل علمي القراءة والأصول لخيف عليه الخروج من ربقة الإسلام» [٩٤].

فالقراءة صحيحة من حيث اللغة، ومن حيث النقل، ومن ثم فلا التفات إلى من ردها، وقد رُدّ على من زعم أنه اتبع المرسوم في خط مصحف الشام، وهو أن شركائهم) مكتوب بالياء في بعض المصاحف بأنه لم يوجد فيه إلا كتابة شركائهم) بالياء، وهذا وإن كان كافيًا في الدلالة على جر شركائهم)، فليس فيه ما يدل على نصب أولادهم)؛ إذ المصحف مهمل من شكل ونقط، فلم يبق به حجة في نصب الأولاد إلا النقل المحض[٩٥].

---

(٨٩)الدر المصون ١٦٨/٥.

(٩٠)الكواشي هو: موفق الدين أبو العباس، أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع الموصلي الكواشي الشافعي الإمام المفسر، المتوفى سنة ٦٨٠هـ. (طبقات الشافعية للسبكي ١٨/٥).

(٩١)نواهد الأبكار ٣٨٨/٣، والكشكول ٣٦/١.

(٩٢)البحر المحيط ٦٥٨/٤.

(٩٣)الكشكول ٣٦/١.

(٩٤)الانتصاف ٦٩/٢.

(٩٥)إبراز المعاني ٤٦١/١.

بل نُقل -أيضًا- أن رسمها بالياء ليس مختصًا بمصحف أهل الشام، بل هو كذلك في مصحف أهل الحجاز.

وقال أبو شامة: «ولا بعد فيما استبعده أهل النحو من جهة المعنى، وذلك أنه قد عهد تقدم المفعول على الفاعل المرفوع لفظًا، فاستمرت له هذه المرتبة مع الفاعل تقديرًا، فإن المصدر لو كان منونًا لجاز تقديم المفعول على فاعله، نحو: أعجبني ضربٌ عمرًا زيدٌ، فكذا في الإضافة» [٩٦].

وبناءً عليه نستطيع أن نقول بجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وذلك من حيث السماع والقياس.

أما السماع : فشواهده كثيرة أكثر من أن تحصى.

وأما القياس: فقد ثبت جواز الفصل بين حرف الجر ومجروره، مع شدة الاتصال بينهما أكثر من شدته بين المتضايفين، كقوله -تعالى-: ﴿ **فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ** ﴾ [٩٧]، و﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ** ﴾ [٩٨]، والمفعول المقدم هو في غير موضعه معنى، فكأنه مؤخر لفظًا.

قال ابن جني -باب فيما يرد عن العربي مخالفًا لما عليه الجمهور-: «إذا اتفق شيء من ذلك العربي، وفيما جاء به، وإن كان فصيحًا، وكان ما جاء به يقبله القياس فيحسن الظن به؛ لأنه يمكن أن يكون قد وقع إليه ذلك من لغة قديمة قد طال عهدها، وروي عن عمر بن الخطاب أنه قال: كان الشعر علم القوم ولم يكن لهم علم أصحّ منه في الإسلام، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد، ولُهيت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب بالأمصار راجعوا رواية الشعر فلم يؤولوا إلى ديوان مدون، ولا إلى كتاب مكتوب، وألفوا في ذلك، وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقل ذلك، وذهب عنهم الكثير» [٩٩].

وقال ابن ذكوان: «سألني الكسائي عن هذا الحرف وما بلغه من قراءتنا، فرأيته كأنه أعجبه، ونزع بهذا البيت:

..... **نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ** [١٠٠]

---

(٩٦)المصدر السابق ٤٦٤/١-٤٦٥.

(٩٧)من الآية ١٥٥ من سورة النساء.

(٩٨)من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٩٩) الخصائص ٣٨١/١.

(١٠٠) البيت منسوب إلى الفرزدق، لكنه ليس في ديوانه، وصدره:

تنفي يَدَاها الحَصَى في كل هَاجِرَةٍ

وبحره الطويل، وقد ورد في الكتاب ٢٨/١، والإنصاف ص٢٧، والخزانة ٤٢٤/٤.

بنصب الصياريف) وجر تنقاد) » [١٠١].

٦ - « معنى الواو) العاطفة »

ذهب بهاء الدين العاملي إلى أن **الواو)** لمطلق الجمع، لا تقتضي الترتيب، مستدلًا بآيتين كريمتين، وبيتٍ من الشعر.

أما الآيتان فقوله -تعالى-: **﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾** [١٠٢]، وإنما يريد: نحيا ونموت، وقوله -سبحانه-: **﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾** [١٠٣]، فإن وفاته -عليه السلام- لا تقع إلا بعد الرفع.

وأما البيت فقول الشاعر:

حتى إذا رَجَبٌ تَوَلّى وانقَضَى وجُمادَيَان وجَاءَ شَهْرٌ مُقْبِلُ [١٠٤]

ثم نقل عن الصَّفْدي قوله: « من نسب إلى الشافعي أنهم فهم الترتيب في الوضوء من الواو فقد غلط، وإنما أخذ الترتيب من السنة، ومن سياق النظم وتأليفه» [١٠٥].

اختلف العلماء في دلالة **الواو)** العاطفة[١٠٦]، ولهم في ذلك أقوال، أشهرها قولان:

الأول: أنها تدل على مطلق الجمع من غير إشعار بخصوصية، ومعنى ذلك أنها تدل على التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي أسند إليهما، من غير أن يدل على أنهما معًا بالزمان، أو أن أحدهما قبل الآخر، ولا ينافي هذا احتمال أن يكون ذلك وقع فيهما معًا، أو مرتبًا على حسب ما ذكرا به، أو على عكسه، ولا يفهم شيء من ذلك بمجرد الواو العاطفة.

هذا قول الجمهور، ونقل السيرافي[١٠٧]، والسهيلي[١٠٨]، وغيرهما[١٠٩] إجماع أئمة العربية عليه، وقال ابن بَرهان[١١٠]: «هو قول الحنفية بأسرهم، ومعظم أصحاب الشافعي» [١١١].

---

(١٠١) الخزانة ٤٢٤/٤.

(١٠٢) من الآية ٢٤ من سورة الجاثية.

(١٠٣) من الآية ٥٥ من سورة آل عمران.

(١٠٤) البيت من الكامل، ومنسوب لأبي العيال في الدر ١٢٥/١، وشرح أشعار الهذليين ٤٣٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٩/٣.

(١٠٥) الكشكول ٣٠٤/١.

(١٠٦) الأصول في النحو ٧٦/٢، والإيضاح العضدي ٢٨٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٥-١٠.

(١٠٧) ينظر: شرح الكتاب٣٣٠/٢.

(١٠٨) ينظر: نتائج الفكرص٢٠٨.

وقد نصّ عليه سيبويه في عدة مواطن من كتابه، منها ما قاله في مررت برجل وحمار)، قال سيبويه: «ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه، يكون بها أولى من الحمار، كأنك قُلتَ: مررت بهما، فالنفي في هذا أن تقول: ما مررتُ برجلٍ وحمارٍ؛ أي: ما مررتُ بهما، وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيءٍ قبل شيءٍ، ولا بشيءٍ مع شيءٍ؛ لأنه يجوز أن يقول: مَرَرْتُ بزَيدٍ وعمرو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيدًا، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة »[١١٢].

فتبين بهذا أنها لمجرد الجمع، وأنها كالتثنية لا ترتيب فيها ولا معية؛ ولذلك تأتي بعكس الترتيب، فتعطف متأخّرًا في الحكم، نحو: ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ** ﴾[١١٣]، ومتقدمًا، نحو: ﴿**كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ**﴾[١١٤]، ومصاحبًا نحو: ﴿ **فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ** ﴾[١١٥].

وحُجّة الجمهور : السماع، والقياس .

فمن السماع : الآيتان اللتان استدل بهما بهاء الدين العاملي ، وقوله -تعالى-: ﴿ **وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ** ﴾[١١٦]، وقوله -سبحانه-: ﴿ **وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا**﴾[١١٧]، والقصة واحدة، وقول لَبيد:

أغْلَى السِّباءَ بِكُلِّ أدْكَنَ عَاتِقٍ أوْ جَوْنَةٍ قَدِحَتْ وفُضَّ خِتَامُهَا[١١٨]

فالجونة الدن، وقدحت) : غرفت، وفض الختام) يكون قبل الغرف، وهو كثير في القرآن.

---

(١٠٩) ينظر: شرح قطر الندى ٣٠٢/١، والفصول المفيدة ٦٧، والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ١٤١/٣.

(١١٠) هو: أحمد بن علي بن محمد بن برهان، المتوفى سنة ٥٢٠هـ. (طبقات الشافعية ٢٧٩/١، وفيات الأعيان ٨٢/١).

(١١١) البحر المحيط في أصول الفقه ٤٢/٣.

(١١٢) الكتاب ٤٣٧/١، ٤٣٨.

(١١٣) من الآية ٢٦ من سورة الحديد.

(١١٤) من الآية ٣ من سورة الشورى.

(١١٥) من الآية ١٥ من سورة العنكبوت.

(١١٦) من الآية ٥٨ من سورة البقرة.

(١١٧) من الآية ١٦١ من سورة الأعراف.

(١١٨) البيت من الكامل، وهو في ديوان لبيد بن ربيعة ص٣١٤، وأسرار العربية ص٣٠٣، وخزانة الأدب ١٠٥/٣، ورصف المباني ص٤١١.

وأما القياس : فهو أن الواو تقع في موضع يمتنع فيه الترتيب، وتمتنع من موضع يجب فيه الترتيب.

فمن الأول : قولك: المال بين زيد وعمرو)، ولو قلت: فعمرو) لم يجز؛ لأن بين) يقتضي أكثر من واحد، ومن ذلك: سواء زيد وعمرو)، وسيان زيد وعمرو)، والفاء هنا لا تجوز؛ لأن التساوي لا يكون في الواحد، ومن ذلك: اختصم زيد وعمرو)، والفاء لا تصلح هنا؛ لأن الخصام والقتال لا يكون من واحد .

ومن ذلك: أن العطف بالواو نظير التثنية، والتثنية لا تفيد سوى الاجتماع.

ومن الثاني: أن الواو لا تستعمل في جواب الشرط لما كان مرتبًا على الشرط، والفاء تستعمل فيه[١١٩].

القول الثاني: أنها للترتيب مطلقًا، سواء كانت عاطفة في المفردات، أو في الجمل. وهو قول منسوب لبعض الكوفيين، منهم ثعلب، وعزَاه جماعة إلى الإمام الشافعي - رحمه الله-[١٢٠]، وذكر بعض الحنفية أنه نصّ عليه في كتاب أحكام القرآن)، وبعضهم أخذه من لازم قوله في اشتراط الترتيب في الوضوء والتيمم، ومسألة الطلاق[١٢١].

واستدل هؤلاء بما يأتي:

أولًا: بما روي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أنه أمر بتقديم العمرة، فقال الصحابة: لِمَ تأمرنا بتقديم العمرة، وقد قدّم الله الحج عليها في التنزيل؟[١٢٢] فدل إنكارهم على ابن عباس أنهم فهموا الترتيب من الواو[١٢٣].

ثانيًا: لما نزل قوله -تعالى-: ﴿ **إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ** ﴾[١٢٤]؛ قال الصحابة: بم نبدأ يا رسول الله؟ فقال : «ابدأوا بما بدأ الله بذكره»[١٢٥]، فدلَّ ذلك على الترتيب .

---

(١١٩) الإيضاح للعضدي ٢٨٥/١، واللباب ٤١٨/١.

(١٢٠) الفصول المفيدة ص٦٨، والمقاصد الشافية ٧٠/٥، والتحقيق في أصول الفقه ١٠٧/١.

(١٢١) البحر المحيط للزركشي ١٤٣/٣.

(١٢٢) وذلك في الآية ١٩٦ من سورة البقرة ﴿ وأتموا الحج والعمرة لله﴾.

(١٢٣) الفصول المفيدة ٩٤/١، ٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٥، ١١.

(١٢٤) من الآية ١٥٨ من سورة البقرة.

(١٢٥) لم أقف على رواية تثبت أن الصحابة قالوا للرسول -صلَّى الله عليه وسلَّم-: بم نبدأ؟ وإنما كل الروايات تقول بأنه قال دون سؤال منهم: «ابدأوا بما بدأ الله به» أوْ «أبدأ بما بدأ الله به»، ونحوه (صحيح مسلم باب حجة النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- ٨٨٦/٢، وصحيح ابن حبان، ذكر وصف حجة النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- ٢٥١/٩، موطأ مالك، البدء بالصفا في السعي ٥٤٤/٣).

ثالثًا: ما روي من أن بعض الأعراب قام خطيبًا بين يدي النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- فقال في خطبته: «من أطاع الله ورسوله فقد رشد، ومن عصاه فقد غوى »، فقال النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم-: «بئس خطيبُ القومِ أنتَ، هلّا قُلتَ : ومن عصى الله ورسوله» [١٢٦]، قالوا: فلو كانت الواو) للجمع المطلق لما افترق الحال بين ما علمه الرسول-عليه الصلاة والسلام- وبين ما قال.

رابعًا: ما جاء في الأثر أنَّ سحيمًا عبد بني الحسحاس أنشد عند عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-:

عُميــرة ودِّعْ إن تَجَهــزتَ غَاديــا كَفَـى الشَّـيبُ والإسـلامُ للمـرءِ نَاهيـا[١٢٧]

فقال عمر: لو كنتَ قدمت الإسلام على الشَّيب لأجزتك، فدل إنكاره على أن التأخير في اللفظ يدل على التأخير في المرتبة.

وقد دفع هذا القول بأن ما ذكروه لا دلالة فيه قاطعة، وأن إنكار الجماعة على ابن عباس تقديم العمرة على الحج؛ مستدلًا بالآية الكريمة معارض بأمر ابن عباس، فإنه مع فضله أمر بتقديم العمرة، ولو كانت الواو ترتب لما خالف.

وأن النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- لم يأمر بتقديم الصفا؛ لأن اللفظ يقتضي ذلك، وإنما بين -عليه الصلاة والسلام- المراد لما في الواو من الإجمال، ويدل على ذلك سؤال الجماعة: بم نبدأ؟ ولو كانت الواو للترتيب لفهموا ذلك من غير سؤال؛ لأنهم كانوا عربًا فصحاء، وبلغتهم نزل القرآن، فدل أنها للجمع من غير ترتيب.

وأما ردّ النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- على الخطيب، فما كان إلا لأن فيه ترك الأدب بترك إفراد اسم الله في الذكر، وإن كان لا فرق بينهما[١٢٨].

وما نُسبَ إلى الشافعي من أنه فهم الترتيب في الوضوء والتيمم من الواو فقد أبطل من وجوه:

الأول: أن الواو) عنده لا تفيد الترتيب، وإنما أوجب الترتيب في الوضوء لظاهر الآية، وتعضيد ذلك بالسنة[١٢٩]، ومن السنة ما ورد من حديث رفاعة أن النبي

---

(١٢٦) الحديث في مسند أحمد من حديث عدي بن حاتم الطائي ١٨٢/٣٠، وصحيح مسلم - باب تخفيف الصلاة والخطبة ٥٩١/٢.

(١٢٧) هذا البيت من الطويل، وقد نسب لسحيم عبد بني الحسحاس في البيان والتبيين ٧٩/١، والكامل في اللغة والأدب ١٦٧/٢، والحماسة البصرية ١٢٦/٢، ولباب الآداب للثعالبي ١٤٢/١.

وقد طعن بعضهم في مقولة عمر هذه ؛ معلّلًا ذلك بأن عبد بني الحسحاس قتل قبل إسلام عمر. (التمهيد في أصول الفقه ١٠٧/١).

(١٢٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١/٥.

-صلَّى الله عليه وسلَّم- قال : « لا يقبل الله صلاة امرئ حتى تضع الوضوء مواضعه، فيغسل وجهه، ثم ذراعيه، ثم يمسح برأسه، ثم يغسل رجليه» [١٣٠].

وروى عمر بن عنبسة قال: قلتُ يا رسول الله، أخبرني عن الوضوء، فقال: «ما منكم من أحد يقرب وضوءه، ثم يتمضمض ويستنشق إلا خرجت خطاياه من فيه وأنفه مع الماء، ثم يغسل وجهه كما أمر الله إلا جرت خطايا وجهه من أطراف لحيته مع الماء، ثم يغسل يديه إلى مرفقيه إلا جرت خطايا يديه من أطراف أنامله مع الماء، ثم يمسح برأسه إلا جرت خطايا رأسه من أطراف شعره مع الماء، ثم يغسل قدميه مع الكعبين كما أمر الله إلا جرت خطايا رجليه من أطراف أصابعه مع الماء» [١٣١].

الثاني: «أن كلام الشافعي ليس فيه إشارة إلى أنه أخذ الترتيب في الوضوء من الواو، والذي قاله الشافعي في آية الوضوء ما هو نصه: وتوضأ رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم- كما أمر الله، وبدأ بما بدأ الله به، فأشبه -والله أعلم- أن يكون على المتوضئ شيئان: يبدأ بما بدأ الله به، ثم رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم- ويأتي به على إكمال ما أمر الله به، ثم شبهه بقول الله -عز وجل-: ﴿ **إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ** ﴾ [١٣٢] وبدأ رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم- بالصفا، وقال: « نبدأ بما بدأ الله به»، قال الشافعي -رحمه الله- وذكر الله اليدين والرجلين معًا فأحب أن يبدأ باليمنى، وإن بدأ باليسرى فقد أساء ولا إعادة عليه[١٣٣].

هذا لفظه، وليس فيه أنه أخذ الترتيب من مجرد الآية، بل منها، مع فعل النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- مرتبًا مع قوله -صلَّى الله عليه وسلَّم- في السعي: « نَبدأ بما بَدأ الله به»، وهذا فيه إشارة إلى ما قاله سيبويه: «إن العرب يُقدِّمون في كلامهم ما هُم به أهَم، وببيانه أعنَى، وإن كانا جميعًا يَهمَّانِهم ويَعنيانهم» [١٣٤].

---

(١٢٩) الفصول المفيدة ٦٨/١.

(١٣٠) قال صاحب التلخيص الخبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ٢٢٤/١: لم أجده بهذا اللفظ، وقد سبق الرافعي إلى ذكره هكذا ابن السمعاني في الاصطلاح، وقال النووي في المجموع ٤٤٦/١: إنه ضعيف غير معروف.

(١٣١) الحديث في مستخرج أبي عوانة باب ثواب المضمضة والاستنشاق ٤٨٢/٢، ومسند الإمام أحمد - حديث عمرو بن عنبسة ٢٣٨/٢٨، والسنن الصغير للبيهقي - باب كيفية الوضوء ٤٨/١.

(١٣٢) من الآية١٥٨ من سورة البقرة .

(١٣٣) الأم ٤٥/١-٤٦.

(١٣٤) الكتاب ٣٤/١.

الثالث: أن القول بإفادة **الواو**) للترتيب ليس قولاً للشافعي، بل هو وجه في المذهب، قال به جماعة من الأصحاب.

قال الأستاذ أبو منصور البغدادي[١٣٥]: معاذ الله أن يصح هذا النقل عن الشافعي، بل الواو) عنده لمطلق الجمع، وإنما نُسب للشافعي من إيجابه الترتيب في الوضوء، ولم يوجبه من الواو؛ بل لدليل آخر، وهو قطع النظير عن النظير، وإدخال الممسوح بين المغسولين، والعرب لا تفعل ذلك إلا إذا أرادت الترتيب[١٣٦].

وقد قيل: إن القائلين لكون الواو) للترتيب من الشافعي إنما هم قوم من الحنفية من غير ثبت، بل بمجرد ظن من مسألة الترتيب في الوضوء[١٣٧].

الرابع: أن الذي صحَّ عن الشافعي هو قوله بأن الواو) لمطلق الجمع كما هو مذهب الجمهور، فقد نص على أنه إذا قال: هذه الدار وقف على أولادي وأولاد أولادي) أنهم يشتركون فيه، بخلاف ما لو قال: ثم أولادي، فلو كانت الواو كثم) لكان ينبغي أن يُشارك كما في ثم)، ونصّ -أيضًا- على أنه إذا قال: «إذا مت فسالم وغانم وخالد أحرار، وكان الثلث لا يفي إلا بأحدهم فإنه يفرع»' فلو اقتضت الواو الترتيب لعتق سالم وحده[١٣٨].

الخامس: أن الشافعي أوجب الترتيب بدليل آخر غير الواو، وهو قطع النظير عن النظير، وإدخال الممسوح بين المغسولين، والعرب لا تفعل ذلك إلا إذا أرادت الترتيب[١٣٩].

وبناء على هذا أكاد أجزم بأن الشافعي بريء من القول بإفادة الواو) الترتيب ؛ بل ما نقل عن ابن درستويه والزاهد وابن جني، وابن برهان، والربعي، وجماعة من الكوفيين، من اقتضائها الترتيب مطعون في صحته، وقد نُقل ذلك عن ابن الأنباري في مصنفه "المفرد"؛ معلّلًا ذلك بأنّ كتبهم تنطق بضدّ ذلك[١٤٠].

وقال ابن مالك: «وأئمة الكوفيين براء من هذا القول، لكن مقول» [١٤١].

والظاهر من خلال هذه المناقشة أن نسبة إفادة الواو للترتيب لهؤلاء النحويين والإمام الشافعي نسبة مبنية على التفسير والتأويل لكلامهم، وهذا التفسير والتأويل لا

---

(١٣٥) هو: عبد القاهر بن محمد البغدادي، الفقيه، الشافعي، الأصولي، الأديب، توفي سنة ٤٢٩هـ. (وفيات الأعيان ٢١٩/٧).

(١٣٦) ينظر: البحر المحيط للزركشي ١٤٣/٣، والإبهاج في شرح المنهاج ٣٤٤/١.

(١٣٧) الإبهاج في شرح المنهاج ٣٤٤/١.

(١٣٨) البحر المحيط للزركشي ١٤٢/٣.

(١٣٩) الفروق للكراميسي ١٦٥/١.

(١٤٠) البحر المحيط للزركشي ١٤٥/٣.

(١٤١) شرح الكافية الشافية ١٢٠٦/٣.

يصح أن يكون دليلًا على هذه النسبة؛ إذ هي نسبة محتملة، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

أمّا مذهب الجمهور فمبنيٌّ على القياس والسماع، بل إنَّ بعضهم نقل إجماع أهل العربية عليه، ومن ثم فهو المذهب المعتمد والصحيح.

ومما يُقوّيه قولك: جاء زيد وعمرو بعده، فلو كانت الواو للترتيب لكان قولك: "بعده" تكريرًا، ولكان قولك: جاءني زيد اليوم وعمرو الأمس) متناقضًا؛ لأن الواو) دلت على خلاف ما دلت عليه الأمس) من قبل أن الواو) ترتب الثاني بعد الأول، وأمس) تدل على تقدمه[١٤٢].

ولابن الخشاب[١٤٣] تفسير جميل لإفادة الواو) لمطلق الجمع دون الترتيب، تفسير استقاه من كلام ابن جني عن الضمة)، أرى أن أختمَ به هذه المسألة؛ ليقف القارئ على كل ما فيها، ولتطمئنَّ نفسه إلى ما ذهب إليه الجمهور.

قال ابن الخشاب: «إذا تأملت الواو) العاطفة في التنزيل وجدتها جامعة، لا مرتبة، وكذا في غير التنزيل، قال: وما أحسن ما سمى النحويون الحركة المأخوذة من الواو)، -وهي بعضها -عندهم بالضمة؛ لأن الضم الجمع، فكان ما هو من الضم للجمع، ولا دلالة فيه على الترتيب، قال: وهذا من باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني، وهو باب شريف في العربية، نبّه عليه ابن جني في الخصائص) »[١٤٤]، وغيره .

٧-« معنى الفاء العاطفة »

نقل بهاء الدين العاملي ما قاله ابن أبي الحديد[١٤٥] في الفلك الدائر)[١٤٦] من أن الفاء) ليست للفور، بل هي للتعقيب على حسب ما يصح إما عقلًا أو عادة، ولهذا صحّ أن يُقال: دخلت البصرة فبغداد، وإن كان بينهما زمان كثير، لكن تعقب دخول هذه تلك ... وليست الفاء للفور الحقيقي الذي معناه حصول هذا بعد هذا بغير فصلٍ ولا زمانٍ[١٤٧].

---

(١٤٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥.

(١٤٣) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب، صاحب المرتجل في شرح الجمل، توفي سنة ٥٦٧هـ. (تاريخ بغداد وذيوله ١٠/٢).

(١٤٤) البحر المحيط للزركشي ١٤٣/٣، والخصائص ١٥٤/٢.

(١٤٥) هو: عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، المتوفى ٦٠٥هـ. (الأعلام ٢٨٩/٣).

(١٤٦) الفلك الدائر ٢٦٣/٤.

(١٤٧) الكشكول ٢٨٨/١.

الفاء العاطفة من الحروف التي تشرك في الإعراب والحكم، وهي تفيد الترتيب والتعقيب عند الجمهور.

والترتيب نوعان: معنوي، نحو: قام زيد فعمرو، وذِكرى، وهو عطف مفصل على مجمل، نحو: ﴿ **فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ**﴾ [١٤٨]، ونحو: توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه .

وقال الفراء: «إنها لا تفيد الترتيب مطلقًا، واحتجَّ بقوله -تعالى-: ﴿ **أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ** ﴾ [١٤٩]، وأُجيب بأن المعنى: أردنا إهلاكها، أو بأنها للترتيب الذكري» [١٥٠].

وأمّا التعقيب فمعناه عند البصريين، الاتصال، فإذا قلتَ: قام زَيدٌ فعَمرو، دلت الفاء) على أن قيام عمرو بعد زيد) بلا مهلة، وما أَوهِم خلاف ذلك تأولوه.

وأورد السيرافي على قولهم: إنَّ الفاء للتعقيب، قولك: دخلت البصرة فالكوفة؛ لأن أحد المدخولين لم يلِ الآخر.

وأجاب بأنه بعد دخوله البصرة لم يشتغل بشيء غير أسباب دخوله الكوفة[١٥١].

وقال بعضهم : تعقيب كل شيء بحسبه، فإذا قلتَ: دخلتُ البصرة فبغداد، وكان بينهما ثلاثة أيام، ودخلت بعد الثالث، فذلك تعقيب في مثل هذا عادة، فإذا دخلت بعد الرابع والخامس فليس بتعقيب، ولم يجز الكلام، ألا ترى أنه يقال : تزوج فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل،
وإن كانت مدته متطاولة[١٥٢].

هذا، وقد عرض ضياء الدين بن الأثير لحروف العطف مبينًا أن أكثر الناس يضعون هذه الحروف في غير مواضعها، فالفاء للتعقيب، وثم) للتراخي، وينبغي ألا توضع (ثم) موضع الفاء) والعكس، وكذلك الواو التي هي لمطلق الجمع لها استعمالها الخاص بها، وبيّن معاني الحروف الثلاثة من خلال بعض الآيات القرآنية، ومنها قوله -تعالى-: ﴿ **وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ٧٩) وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ٨٠) وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ ٨١)** ﴾ [١٥٣]، قال: « فالأول عطف بالواو التي هي للجمع، وتقديم الإطعام على الإسقاء، والإسقاء على الإطعام جائز، لولا مراعاة حسن النظم، ثم

(١٤٨) من الآية ٣٦ من سورة البقرة.
(١٤٩) من الآية من سورة
(١٥٠) معاني القرآن ٣٧/١، والجنى الداني ص٦٢، والتصريح ١٦١/٢.
(١٥١) شرح كتاب سيبويه ٣٣٠/٢، والجنى الداني ٦١، ٦٢.
(١٥٢) الجنى الداني ٦٢/١، وقطر الندى ص٢٠٢، والتصريح ١٦٠/٢.
(١٥٣) الآيات ٧٩، ٨٠، ٨١ من سورة الشعراء.

عطف الثاني بالفاء؛ لأن الشفاء يطلب المرض بلا زمان خالٍ من أحدهما، ثم عطف الثالث بثم)؛ لأن الإحياء يكون بعد الموت بزمان.

ولهذا جيء في عطفه بثم) التي هي للتراخي، ولو قال قائل في موضع هذه الآية: الذي يطعمني ويسقين ويمرضني ويشفين ويميتني ويحيين، لكان للكلام معنى تام، إلا أنه لا يكون كمعنى الآية؛ إذ كل شيء منها قد عطف بما يناسبه ويقع موقع السداد منه» [١٥٤].

فواضح من خلال نصّه هذا أن الواو) -عنده- لمطلق الجمع، وأن الفاء للترتيب والتعقيب، وثم) للترتيب والتراخي، كما هو مذهب جمهور البصريين.

ومن الآيات التي عرض لها -أيضًا- لبيان معنى حروف العطف قوله -تعالى-: **﴿فَحَمَلَتْهُ فَانْتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا ٢٢) فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَالَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا٢٣)﴾** [١٥٥]، قال: «وفي هذه الآية دليل على أن حملها به ووضعها إياه كانا متقاربين؛ لأنه عطف الحمل والانتباذ إلى المكان الذي مضت إليه، والمخاض الذي هو الطلق بالفاء، وهي للفور، ولو كانت كغيرها من النساء لعطف بثم) [١٥٦] التي هي للتراخي والمهلة.

ويلحظ من نص ابن الأثير السابق أمران:

الأول: أن ابن الأثير يرى أن هذه الآية دليل على أن حملها ووضعها كانا متقاربين، مستفيدًا هذا المعنى من العطف بالفاء.

الثاني: أن ابن الأثير في هذا الموضع قال بأن الفاء للفور، ولم يقل بأنها للتعقيب، وهذا ما دفع ابن أبي الحديد للاعتراض عليه بقوله: «أقول: إن الفاء ليست للفور، بل هي للتعقيب على حسب ما يصح إما عقلًا أو عادة، ولهذا صح أن يقال: دخلت البصرة فبغداد، وكان بينهما زمان كثير، لكن تعقيب دخول هذه عن دخول تلك على ما يُمكن، بمعنى أنه لم يمكث بواسط) مثلًا سنة، أو مدة طويلة، بل طوى المنازل بعد البصرة، ولم يقم بواحد فيها إقامة يخرج بها عن حد السفر إلى أن دخل بغداد، وهذا هو الذي يقوله أهل اللغة وأهل الأصول، وليست الفاء للفور الحقيقي» [١٥٧].

وغالبُ الظن أن ابن الأثير لا يعني بالفور هنا الفور الحقيقي، وإنما يعني به التعقيب، ويُؤيد ذلك تصريحه بالتعقيب في الموضعين الآتيين:

---

(١٥٤) المثل السائر ١٨٦/٢.
(١٥٥) الآيتان ٢٢، ٢٣ من سورة مريم.
(١٥٦) المثل السائر ١٨٧/٢.
(١٥٧) الفلك الدائر ٢٦٣/٤.

الموضع الأول: ما قاله ابن الأثير نفسه في سبب العطف بثم) بعد التقدير في البطن في قوله -تعالى-: ﴿ **فَقَدَّرَهُ ١٩) ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ ٢٠)**﴾ [١٥٨]، قال ابن الأثير: « فلما كان بين تقديره في البطن وإخراجه منه مدة متراخية عطف ذلك بثم)، وهذا بخلاف قصة مريم -عليها السلام-، فإنها عطفت بالفاء، وقد اختلف الناس في مدة حملها، فقيل: إنه كحمل غيرها من النساء، وقيل: لا، بل كان مدة ثلاثة أيام، وقيل: أقل، وقيل: أكثر، وهذه الآية مزيلة للخلاف؛ لأنها دلت صريحًا على أن الحمل والوضع كانا متقاربين على الفور من غير مهلة، وربما كان ذلك في يوم واحد أو أقل أخذًا بما دلت عليه الآية» [١٥٩].

فقوله: «فقيل: كحمل غيرها من النساء» يبين أنه لا يريد بالفور المعنى الحقيقي، وإنما المراد التعقيب؛ أي: حدث ذلك من غير تراخ.

ويُؤيد ذلك : قوله بعد ذلك: «وهذه الآية مزيلة للخلاف ... إلخ».

الموضع الثاني: عندما عرض لقوله -تعالى-: ﴿ **الَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ٧٩) وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ٨٠)**﴾ [١٦٠]، قال: « ثم عطف الثاني-يعني **فَهُوَ يَشْفِينِ)** –بالفاء؛ لأن الشفاء يعقب المرض
بلا زمانٍ خال من أحدهما» [١٦١]، فقوله: لأن الشفاء يَعقُب المرض) دليل صريح على أن الفاء للتعقيب، وإنما عبر عنه بالفور في قصة مريم -عليها السلام-؛ وذلك لما ورد في الأثر من أن مدة الحمل كانت يسيرة جدًا، فقد روي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن مدة الحمل كانت ساعة واحدة[١٦٢].

وقد عبّر ابن عاشور -رحمه الله- عن التعقيب في هذه الآية بالفورية فقال: «الفاء للتفريع والتعقيب؛ أي : فحملت بالغلام من فور تلك المراجعة» [١٦٣].

وعليه، فلا خلاف بين الفورية والتعقيب، فمعناهما أن المعطوف جاء عقب المعطوف عليه دون فاصل يعتد به، ومن ثم فاعتراض ابن أبي الحديد على ابن الأثير لا وجْه له.

٨- « رفع جواب الشرط »

---

(١٥٨) من الآية ٢٩والآية ٣٠ من سورة عبس.
(١٥٩) المثل السائر ١٨٨/٢.
(١٦٠) الآيتان ٧٩، ٨٠ من سورة الشعراء.
(١٦١) المثل السائر ١٨٦/٢.
(١٦٢) تفسير الرازي ٥٢٥/٢١، وفتوح الغيب ٥٩٥/٩.
(١٦٣) التحرير ٨٤/١٦.

نقل بهاء الدين العاملي عن بعض غلاة الصوفية أنه لمّا عرض لقول النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم-: «الإحسان أن تَعْبدَ الله كَأنكَ تَرَاهُ، فَإنْ لمْ تَكُنْ تَرَاهُ فإنَّهُ يَرَاكَ» [١٦٤]، قال: « فَإنْ لمْ تَكُنْ تَرَاهُ» بمعنى: «إن غبت عن وجودك، ولم تكن رأيته»، وذلك إشارة إلى مقام المحو والفناء، وقد أبطل ذلك صلاح الدين الصفدي[١٦٥] من حيث الإعراب ؛ وذلك لأنهما شرط وجواب، واللفظ الصحيح على ذلك التقدير: «فَإنْ لمْ تَكُنْ تَرهُ» بالجزم[١٦٦].

ما ذهب إليه صلاح الدين الصفدي من إبطال هذا التوجيه أيَّده فيه الإمام ابن حجر العسقلاني، معلّلًا ذلك بأنه لم يرد في شيء من طرق هذا الحديث بحذف الألف من تراه).

قال ابن حجر: « ومن ادّعى إثباتها -يعني الألف- في الفعل المجزوم على خلاف القياس، فلا يُصار إليه؛ إذ لا ضرورة هُنا»[١٦٧].

وإذا كان ابن حَجر يرى أنه لا مستساغ لوجود الألف في تراه) على هذا الزعم الصوفي، فإن هناك توجيهات ثلاثة، قال بعضهم بإمكان حمله على أيٍّ منها:

التوجيه الأول: أنه يجوز في سعة الكلام، وأنه لغة بعض العرب[١٦٨]، وقد خرج عليه قراءةً ﴿ **لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى**﴾ [١٦٩]، وقراءة [١٧٠]:﴿**إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيْصبِرْ**﴾ [١٧١].

---

(١٦٤) جزء من حديث طويل في صحيح مسلم، برواية عمر بن الخطاب، باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر ٣٦/١، وباب الإسلام ما هو، وبيان خصاله ٣٩/١، وصحيح البخاري، باب سؤال جبريل للنبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة ١٩/١، وذلك برواية أبي هريرة -رضي الله عنه-.

(١٦٥) هو: خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، صلاح الدين، أديب، مؤرخ، كثير التصانيف الممتعة، توفي سنة ٧٦٤هـ، من تصانيفه: الوافي بالوفيات، نكت الهميان، ألحان السواجع. ينظر: الأعلام، ٣١٥/٢.

(١٦٦) الكشكول ٤٦/١.

(١٦٧) فتح الباري ١٢٠/١.

(١٦٨) الهمع ٢٠٥/١.

(١٦٩) من الآية ٧٧ من سورة طه، وهي قراءة الأعمش وحمزة، ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٧٦٨/١، ٧٦٩، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص٢٤٥، والحجة للقراء السبعة، ٢٣٩/٥.

(١٧٠) قرأ ابن كثير (يتقي) بالياء في الوصل والوقف (الحجة للقراء السبعة، ٤٤٧/٤).

(١٧١) من الآية ٩٠ من سورة يوسف.

التوجيه الثاني: أنْ تكون فتحة الراء قد أشبعت، فنشأت منها الألف[١٧٢]، كقول رؤبة:

إذا العَجُوزُ غَضِبَت فطلّق ولا تَرَضاها ولا تملّق[١٧٣]

التوجيه الثالث: أن النحويين يجيزون رفع الجواب إذا كان الشرط والجواب مضارعين[١٧٤]، ومنه قراءة **يدرككُم)** بالرفع[١٧٥]من قوله -تعالى-: ﴿ **أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ** ﴾ [١٧٦]، وقول جرير بن عبد الله البجلي:

يا أقرعُ بنَ حَابسٍ يا أقرعُ إنّكَ إنْ تُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ[١٧٧]

وبناء على هذا فالتقدير في الحديث: «فإن لم تكُن فأنت تَراه ».

وأضاف ابن حجر لإبطال هذه الدعوى الصوفية وجهين آخرين:

الأول: أنه لو كان هذا الادّعاء الصوفي صحيحًا لكان قوله: « فإنه يَراك ضائعًا»[١٧٨].

وقد أُجيب عنه بأنه يُمكن للصوفية أن يقولوا : إنَّ الفاء في قوله: « فإنه يَراك» للتعليل، والمراد من الرؤية لازمها، وهو الرعاية، والمعنى : فإن فنيت نفسك تر ربك ؛ لأنك حينئذ في رعايته، وهو يرعاك[١٧٩].

الثاني: أن مما يفسد تأويلهم رواية كهمس[١٨٠]؛ فإن لفظها« فإنَّكَ إنْ لا تَراه يَراك »، فالنفي مسلط على الرؤية[١٨١].

---

(١٧٢) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث للعكبري، ص١٠١، واللباب في علل البناء والإعراب، ١١٠/٢، وتوضيح المقاصد ٣٥٣/١.

(١٧٣) الرجز في ملحق ديوان رؤبة ص١٧٦، والخصائص ٣٠٧/١، والهمع ٥٢/١.

(١٧٤) شرح ابن الناظم صـ٤٩٦، وارتشاف الضرب ١٨٨٦/٤، والمفصل في صنعة الإعراب ص٤٣٩.

(١٧٥) هي قراءة طلحة بن مصرف (الإعراب المحيط في تفسير البحر المحيط ٣٠٢/٣).

(١٧٦) من الآية ٧٨ من سورة النساء.

(١٧٧) الرجز في الكتاب ٦٧/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٢١/٢، وشرح شواهد المتن ٧٩٨/٢.

(١٧٨) فتح الباري، ١٢٠/١، وحاشية السيوطي على سنن النسائي ٩٩/٨.

(١٧٩) فتح المنعم ٢٠/١.

(١٨٠) هو: كهمس بن الحسن التميمي، بن النمر، بن قاسط، كنيته أبو الحسن، كان نازلًا في بني قيس بالبصرة، توفي سنة ١٤٩هـ. (رجال صحيح مسلم، ١٥٧/٢، والتعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ٦١٢/٢).

وقد أُجيب عنه بأنه يرد عليه ما أورده على الصوفية، فرواية كهمس التي توجه النفي فيها إلى الرؤية ثابتة الألف، رغم الجازم المتقدم، فلا مناص من تأويلها، وأفضل تخريج أن تحمل على حذف تَكن) ليصير التقدير: «إنْ لا تَكُن تَراه» [١٨٢] فتتطابق الروايتان بتوجيه النفي إلى «تكن» لا إلى الرؤية.

وإذا كان لما ادّعاه غلاة الصوفية-من أن النفي مسلط على الكون- وجاهته في العربية إلا أن هناك رواية أخرى لا تحتمل التأويل تقطع بأن النفي مسلط على الكون)، لا على الرؤية).

وهذه الرواية هي رواية أبي فروة: « فإنْ لم تَره فإنَّه يَراك» [١٨٣]، ونحوها في حديث أنس وابن عباس -رضي الله عنهما-، وهي جديرة بإبطال هذا الادعاء الصوفي.

ومما يجدر الإشارة إليه أن البحث عن توجيه نحوي صحيح لما ادّعاه الصوفية من أن النفي مسلط على الكون)، لا على الرؤية) ليس دفاعًا عنهم، ولا تأييدًا لما زعموه، وإنما هو الإنصاف، والبحث العلمي مجردًا عن الهوى، والتخفيف من رميهم بالجهل، والاكتفاء بأن تأويلهم بعيد[١٨٤].

ومن ثم قال العيني: هذه الروايات هي القاطعة لشغبهم، وأمّا الجواب المتقدم من حيث الصناعة فلا تقطعه؛ لأن لهم أن يقولوا: الجواب جملة حذف صدرها، تقديره: فأنت تراه، والجزم في الجملة لا يظهر، والمقدر كالملفوظ[١٨٥].

٩-« تقديم جواب الشرط على الشرط »

ذكر بهاء الدين العاملي أنه روى في عيون الأخبار)[١٨٦] عن أبي الحسن الرضا[١٨٧] -رضي الله عنه- أن قوله -تعالى-: ﴿ قٓ **وَهَمَّ بِهَا** ﴾ [١٨٨]، جواب لولا)؛ أي: لولا أن رأى برهان ربه لهم بها، كما تقول: قتلتكَ لولا أنِّي أخاف الله؛ أي: لولا

---

(١٨١) فتح الباري، ١٢٠/١، وكوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، ٣٥١/٢.

(١٨٢) فتح المنعم ٢٠/١.

(١٨٣) مسند البزار، باب مسند أبي حمزة أنس بن مالك، ٣٣٤/٣.

(١٨٤) فتح المنعم ٢٠/١.

(١٨٥) كوثر المعاني ٣٥١/٢.

(١٨٦) رجعت إلى عيون الأخبار لابن قتيبة الدينوري فلم أقف على كلام له في هذه الآية الكريمة.

(١٨٧) هو: علي بن موسى بن جعفر بن محمد العلوي، الحسيني، أبو الحسن الرضا، روى عن أبيه موسى بن جعفر، عن آبائه. (المؤتلف والمختلف للدار قطني ١١١٥/٢).

(١٨٨) من الآية ٢٤ من سورة يوسف.

أني أخاف الله لقتلتك، وحينئذٍ فلا يلزم كونه -عليه السلام- همّ بالمعصية أصلًا، كما هو شأن النبوة.

ثم ذكر أن بعضهم ذهب إلى أن جواب لولا) لا يتقدم عليها، محتجًا بأنها في حكم الشرط، والشرط صدر الكلام، وأن الشرط مع ما في حيزه من الجملتين في حكم الكلمة الواحدة، ولا يجوز تقديم بعض أجزاء الكلمة على بعض[١٨٩].

ورده بأنه كلام ظاهر لا مستند له في كلام المتقدمين من أئمة العربية، وأن حجته المذكورة لا يخفى ضعفها، والصحيح أنه لا مانع من تقديم جواب لولا) عليها.

ثم قال: «ولئن ضويقنا في ذلك قدرنا لها جوابًا آخر؛ بحيث يكون المذكور مفسرًا له، كما في نحو: أقوم إن قام زيد» [١٩٠].

اختلف في جواب لولا) في قوله -تعالى-: ﴿ **وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ**﴾ [١٩١] على أقوال:

أحدها: أنه محذوف، والتقدير: لولا أن رأى برهان ربه لزنا، وهو نظير قوله -تعالى-: ﴿ **وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ١٠))**﴾ [١٩٢]؛ أي: لهلكتم[١٩٣].

الثاني: أنه محذوف لدلالة ما قبله عليه، وهو قوله -تعالى-: ﴿ **وَهَمَّ بِهَا**﴾ [١٩٤]، كما يقول

جمهور البصريين في قول العرب: «أنت ظالم إن فعلت» فيقدرونه: إن فعلت فأنت ظالم، ولا يدل قوله: أنت ظالم) على ثبوت الظلم، بل هو مثبت على تقدير وجود الفعل، وكذلك هنا التقدير: لولا أن رأى برهان ربه لهم بها[١٩٥].

الثالث: وهو محل خلاف في المسألة: أن قوله -تعالى-:﴿ **وَهَمَّ بِهَا**﴾ هو جواب لولا) مقدم عليها؛ أي: لولا أن رأى بُرهان ربه لهم بها، كما يُقال: قد كنت من الهالكين لولا أن فلانًا خلصك، ومثله قول الشاعر:

فلا يدعني قومًا ضريحًا لحرة لئن كنت مقبولًا ويسلم عامر [١٩٦]

---

(١٨٩) هذا الكلام بنصه في الكشاف للزمخشري ٤٥٦/٢.

(١٩٠) الكشكول ٤٧/٢.

(١٩١) من الآية ٢٤ من سورة يوسف.

(١٩٢) الآية ١٠ من سورة النور.

(١٩٣) تفسير البسيط للواحدي ٧٨/٢، والكشف ٢١٣/٥.

(١٩٤) من الآية ٢٤ من سورة يوسف.

(١٩٥) التعليقة ١٧٧/١، والأصول ١٩٤/٢، والخصائص ٢٨٤/١.

وقد قال بجواز تقديم الجواب على الشرط الكوفيون[١٩٧]، ومن البصريين أبو زيد الأنصاري[١٩٨]، والأخفش[١٩٩]، والمبرد[٢٠٠].

واحتجَّ أبو زيد على أن المتقدم هو نفس الجواب بمجيئه مقرونًا بالفاء؛ كقوله:

فَلَم أرقِهِ إن يَنْجُ منها، وإن يَمُتْ فطعنـــة لا غَـــسٍّ ولا بمُغَمَّـــرِ[٢٠١]

ومنعه البصريون لأمرين:

أولهما: أن الشرط صدر الكلام، فلا يتقدم عليه ما بعده، ولا يعمل فيه ما قبله، ولو تقدم على الأداة جملة هي الجواب في المعنى فليست هي نفس الجواب، بل دليل عليه، وهي كلام منقطع عما بعده[٢٠٢].

ثانيهما :أن حرف الشرط دال على معنى في الشرط والجزاء، وهي الملازمة بينهما

فوجب تقديمه عليهما، كما وجب تقديم سائر حروف المعاني على ما فيه معناها[٢٠٣].

وردوا على أبي زيد احتجاجه بالبيت السابق بأن تقدير معطوف عليه خير من تقديم الجزاء على الشرط، وتصدير حرف العطف[٢٠٤].

ومن خلال نصّ بهاء الدين العاملي الذي صدّرنا به المسألة تبيّن لنا أنه تبع الكوفيين ومن معهم في القول بجواز تقديم الجواب على الشرط، وأن ما أورده عن بعض المفسرين من جواز التقديم إنما نقله من الكشاف للزمخشري بنصه دون أن ينسبه إليه.

---

(١٩٦) البيت منسوب لقيس بن زهير بن جذيمة، وبحره الطويل، وقد استشهد به بعضهم على أن قوله: (فلا يدعني قومي) جوابًا لـ(لئن كنت مقبولًا) مقدمًا بينما يرى جمهور البصريين أنه دليل الجواب وليس الجواب (تمهيد القواعد ٣١٣٣/٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٣٧/٣، وشرح كتاب سيبويه للرماني ٨٦٠/١).

(١٩٧) شرح الكافية للرضي ٢٥٧/٢، والتذييل ٨٥٠/٦.

(١٩٨) النوادر صـ٢٨٣.

(١٩٩) ارتشاف الضرب ١٨٧٩/٤.

(٢٠٠) المقتضب ٦٨/٢.

(٢٠١) البيت منسوب لزهير بن مسعود، وبحره الطويل، والشاهد في قوله: (فلم أرقه) حيث احتج به أبو زيد على أنه الجواب نفسه، بدليل اقترانه بالفاء. والبيت في الخصائص ٣٨٨/٢، وتهذيب الألفاظ ص١٤٣، والإنصاف ص٦٢٦، والتذييل ٨٥٥/٦.

(٢٠٢) شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٤.

(٢٠٣) تمهيد القواعد ٤٣٧٠/٩.

(٢٠٤) شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٤، وتمهيد القواعد ٤٣٧٠/٩.

كما تبيّن لنا أن تقديم الجواب على الشرط ليس محلّ اتفاق بين النحويين، بل هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وما ذكرناه مذهبان من أربعة مذاهب، فهناك مذهبان آخران في المسألة:

أحدهما: مذهب المازني، وهو أنه إن كان ماضيًا فلا يجوز تقديمه ؛ نحو: قُمتُ إن قامَ زيدٌ، وقُمت إنْ يَقُمْ زَيدٌ، وإن كان مضارعًا جاز، نحو: أقوم إن قام زيد، وأقوم إنْ يقم زيد[٢٠٥].

ثانيهما: وهو مذهب بعض البصريين : أنه يجوز أن كان فعل الشرط ماضيًا، نحو: أقوم إن قمت، أو كانا معًا ماضيين، نحو: قمتُ إن قمت[٢٠٦].

وبناء على هذا نستطيع أن نقول:

إنَّ بهاء اين العاملي قد جانب الصواب فيما ذهب إليه من أن القول بعدم جواز تقديم الجواب على الشرط كلام ظاهري لا مستند له في كلام المتقدمين من أئمة العربية، وأن حجته لا يخفى ضعفها، وذلك لأمرين:

أحدهما: أن القول بعدم جواز التقديم هو مذهب جمهور البصريين وهو الأصل؛ لأن أداة الشرط لها صدر الكلام، ومن ثم فالأوْلى عدم تقديم شيء عليها، كما يقولون.

ثانيهما: أن ادّعاءه بأنه لا مستند له في كلام المتقدمين من أئمة العربية فيمكننا الجواب عنه بما أجاب به أبو حيان -رحمه الله- عن ابن عطية حينما ادعى ذلك أيضًا[٢٠٧].

قال أبو حيان: «أما قوله: يرده لسان العرب» فليس كما ذكر، وقد استدل من ذهب إلى جواز ذلك بوجوده في لسان العرب، قال -تعالى-: ﴿ ں **إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾[٢٠٨]، فقوله: «إن كادت لتبدي به» إما أن يتخرج على أنه الجواب على ما ذهب إليه ذلك القائل، وإمّا أن يتخرج على ما ذهبنا إليه من أنه دليل الجواب، والتقدير: لولا أن ربطنا على قلبها لكادت تبدي به»[٢٠٩].

١٠-« معنى لو) الشرطية »

(٢٠٥) ارتشاف الضرب ١٨٧٩/٤، وتمهيد القواعد ٤٣٧٤/٩.
(٢٠٦) ارتشاف الضرب ١٨٧٩/٤، والهمع ٦١/٢.
(٢٠٧) المحرر الوجيز ٢٣٥/٣.
(٢٠٨) من الآية ١٠ من سورة القصص.
(٢٠٩) البحر المحيط ٢٥٨/٦.

اخْتلفت عِبَارَات النُّحَاة فِي مَعْنَى لو) الشرطية حَتَّى قَالَ بَعضهم : إِن النُّحَاة لم يفهموا لَهَا معنى[٢١٠].

الأولى: عبارة سيبويه أنها «حرف لما كان سيقع لوقوع غيره » ومدلول هذه العبارة عند التحقيق أن لو) لما لم يقع في الماضي، ولكنه كان في الماضي متوقعا لوقوع غيره[٢١١].

وإنما ذكر سيبويه هذه العبارة؛ لأن أدوات الشرط لكل منها مدلول، فمنها إذا) و إن) مثلا، للمستقبل و لو) و لما) للماضي، وهما متنافيان؛ فـ «لو» للامتناع، و«لما» للوجوب، فإذا قلت: لو قام زيد قام عمرو، دلت على الربط بينهما في الماضي وهما ممتنعان، وإذا قلت: لما قام زيد قام عمرو، دلت على الربط بينهما في الماضي، وهما واجبان، فـ «لما» حرف لما وقع لوقوع غيره و«إن» و«إذا» حرفان لما يقع لوقوع غيره شكا في الأولى وظنا في الثانية، و لو) بخلافهما لما لم يقع في الماضي، ولكنه كان متوقعا لوقوع غيره، والسين يدل على التوقع، وأتى سيبويه بـ «كان»؛ احترازا عن إن)، وأتى بالفعل المستقبل احترازًا من لما)، وأتى بالسين ؛لأنه لو أتى بالمضارع مجردا عن السين احتمل أن يكون واقعا في الماضي، وليس مصحوب لو) كذلك، فأتى بالسين الدالة على كونه لم يكن حينئذ لضرورة استقباله وتوقعه، فهي مصرحة بأنه لم يكن وقع، ولا هو واقع ذلك الوقت؛ لأنه لو وقع، فيما مضى لصدق عليه أنه كان قد وقع لا أنه كان سيقع ؛ لأن ظاهر قوله: «كان سيقع» أنه لم يزل في الزمن الماضي كذلك، وإنما هو متوقع لوقوع غيره، فحسن دخولها في هذا الموضع كما حسن في قوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ** ﴾[٢١٢]، وتأمل ذلك تجده لم يأت إلا في مواضع نفى المستحيل، أو المنزل منزلة المستحيل[٢١٣].

فهذا تحرير عبارة سيبويه ؛ وأما تحرير معناها فالذي يبتدر إلى الذهن أن معنى كلامه أن لو) تدل بالمطابقة على أن وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع الأول، وتدل بالالتزام على امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الأول؛ لأنه إذا كان وقوع الثاني لازما لوقوع الأول فعدم اللازم يدل على عدم الملزوم.

الثانية: وبها عبّر الأكثرون :أنها حرف امتناع لامتناع، واختلفوا في المراد بها على قولين:

---

(٢١٠) همع الهوامع ٥٦٨/٢ .
(٢١١) الكتاب ٢٢٤/٤ .
(٢١٢) من الآية ٣٣ من سورة الأنفال .
(٢١٣) عروس الأفراح ٣٣٧/١ .

أحدهما - وهو الذى لم يذكر الجمهور غيره أنه امتنع الثاني لامتناع الأول، فلا يكون فيها تعرض للوقوع على تقدير الوقوع إلا بالمفهوم[٢١٤].

الثاني : أنها تدل على امتناع الأول لامتناع الثاني[٢١٥]، والذى يبتدر إلى الذهن من هذه العبارة أمور:

أحدها: أنها تدل على امتناعين، وفيه نظر؛ لأن مدلولها أن لو) تدل على امتناع الثاني، وعلة ذلك امتناع الأول، فامتناع الأول يعلم باللازم ؛ لأنه لو لم يمتنع لما امتنع الثاني؛ لأنه يلزم من عدم اللازم عدم الملزوم، لا أن امتناعه جزء من مدلولها، بل علة له، وعلى القول الثاني - مدلولها امتناع الأول لأجل الثاني وفرق واضح بين قولنا: مدلول هذه الكلمة كذا وكذا، وبين قولنا: مدلولها كذا لأجل كذا.

الثاني: أن ما دخلت عليه اللام في قولهم: «لامتناع»، هو العلة الفاعلية، وكان يحتمل أن يقال: هي العلة الغائية، كقولك : أسلمت لأدخل الجنة، ويكون معناه: حرف امتنع فيه الأول ليمتنع الثاني، فامتناع الثاني علة غائية، وهو مترتب على امتناع الأول، وحاصله : أنها اقتضت امتناع فعل الشرط، وأن امتناعه يستلزم امتناع الجواب، وهذا وإن كان بعيدًا فسيأتي ما يقربه.

الثالث: أن دلالة لو) على الامتناعين بالمنطوق، وهذا هو الذى يظهر؛ لكن الذى يقتضيه كلام بدر الدين بن مالك في شرح التسهيل أنه بالمفهوم[٢١٦].

العبارة الثالثة : وبها عبر ابن مالك: حرف يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه[٢١٧]؛ يريد بهذه العبارة كما صرح به في **شرح الكافية)** أنه يقتضى امتناع فعل الشرط واستلزامه ثبوته لثبوت الجواب، فالضمير في قوله: واستلزامه) يعود على المضاف إليه، وهو قوله: « ما يليه»، لا على المضاف وهو امتناع، وصرح ابن مالك بأنه ليس فيها عنده تعرض لوقوع الجواب أو عدمه، إلا أن الأكثر عدمه[٢١٨].

وهى عبارة متوسطة بين عبارة سيبويه والأكثرين؛ لأن عبارة سيبويه تقتضى أن موضوعها ثبوت لثبوت، وعبارة غيره امتناع لامتناع، وعبارته تقتضى امتناعا للشرط، وثبوتا للجواب، بتقدير ثبوت الشرط، والثبوتان المذكوران في عبارة سيبويه

---

(٢١٤) شرح التسهيل لابن مالك ٤/٩٥-٩٦، والجنى الداني صـ٢٧٢، وتمهيد القواعد ٩/٤٤٣٤ .

(٢١٥) أمالي ابن الحاجب ١/٣٠٩، وشرح الرضي على الكافية ١/٢٧٥، وهمع الهوامع ٢/٥٦٨ .

(٢١٦) شرح التسهيل لابن مالك ٤/٩٥-٩٦، وعروس الأفراح ١/٣٣٨ .

(٢١٧) شرح التسهيل لابن مالك ٤/٩٣ .

(٢١٨) شرح التسهيل لابن مالك ٤/٩٤ .

فرضيان، والامتناعان المذكوران في عبارة الجمهور حقيقيان، والثبوت المذكور في عبارة ابن مالك فرضي، والامتناع المذكور فيها حقيقي[٢١٩].

العبارة الرابعة : أنها إن كان بعدها موجبان؛ فهي حرف امتناع لامتناع، أو منفيان؛ فحرف وجود لوجود، أو الأول منفي والثاني مثبت، أو بالعكس: فحرف امتناع لوجود، أو بالعكس.

وهذا القائل توهّم أن قولنا: لو لم يقُم زيد لم يقُم عمرو) حرف يقتضي وجود الأمرين؛ فليس امتناعا، وهو وهَم؛ لأن المراد امتناع ما يليها من نفى أو إثبات[٢٢٠].

العبارة الخامسة : أنها حرف يقتضى ربط الجواب بالشرط، لا يدل على امتناع ولا غيره، وإليه ذهب الشلوبين وابن هشام الخضراوي من النحويين[٢٢١] والخسروشاهي[٢٢٢] من الأصوليين[٢٢٣]، وهؤلاء أخذوا بمنطوق عبارة سيبويه وأعرضوا عن مفهومها.

وقد أورد كثير من العلماء على قولهم: إنَّ لو) حرف امتناع لامتناع مواضع قد يظن أن جواب لو فيها غير ممتنع، وأشكلت هذه المواضع على الشلوبين ومن معه؛ حتى ادعوا أن لو) لمجرد الربط، وعلى ابن عصفور حتى ادعى أنها فيها بمعنى إن[٢٢٤]، وادعى جماعة أن الجواب الممتنع محذوف.

وأجاب القرافي بأنلو) كما تأتى للربط تأتى لقطع الربط،فتكون جوابًا لسؤال محقق أو

متوهم وقع فيه ربط ؛ فتقطعه أنت لاعتقادك بطلان ذلك، كما لو قال القائل: لو لم يكن هذا زوجا لم يرث ؛ فتنزل لو لم يكن زوجا لم يحرم الإرث، أي: لكونه ابن عم، وادّعى أن هذا الجواب خير من ادّعاء أن لو) بمعنى إن) لسلامته من ادعاء النقل، ومن حذف الجواب[٢٢٥].

---

(٢١٩) عروس الأفراح ٣٣٩/١ .
(٢٢٠) همع الهوامع ٥٩٦/٢ .
(٢٢١) مغني اللبيب صـ٣٣٧، والتصريح ٤١٩/٢، وهمع الهوامع ٥٧٠/٢ .
(٢٢٢) الخسرو شاهي : عبد الحميد بن عيسى بن عمويه، أبو محمد، شمس الدين، من علماء الكلام، نسبة إلى (خسرو شاه) من قرى تبريز، تقدم في علم الفقه والأصول والعقليات، توفي سنة ٦٥٢هـ، ينظر : الأعلام ٢٨٨/٣ .
(٢٢٣) عروس الأفراح ٣٣٩/١ .
(٢٢٤) شرح جمل للزجاجي ١١٢/١، والمقرب صـ٩٧-٩٨ .
(٢٢٥) الفروق للقرافي ٩٠،٩١/١ .

وردّه بهاء الدين السبكي بأن كون لو) تستعمل لقطع الربط لم يقله أحد، ولم يدل عليه دليل، وهو ادّعاء قاعدة كلية مخالفة للأصل، بخلاف ادّعاء أنها بمعنى إن، وأن الجواب محذوف؛ فإن الأول قال به جماعة، والثاني كثير[٢٢٦].

ومن هذه المواضع التي أشكلت على بعضهم : قوله –تعالى- : ﴿ **قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي** ﴾ [٢٢٧]، وقول عمر – رضي الله عنه – كما نسبه إليه ابن مالك[٢٢٨] : « نعم العبد صُهيب لو لم يَخف الله لم يَعصه »[٢٢٩] ؛ إذ يلزم على القول بامتناع الجواب لا متناع الشرط أن تكون كلمات الله قد نفدت، وليس كذلك، وأنَّ صهيبًا خاف وعصى مع الخوف، وهو أقبح[٢٣٠].

وقد أجاب بعضهم عن الآية الكريمة بأن مفهوم الشرط مفهوم مخالفة، ومفهوم المخالفة إذا عارضه مفهوم الموافقة قدم مفهوم الموافقة، وهنا مفهوم الموافقة يقتضى عدم النفاد؛ لأن كلمات الله إذا لم تنفد مع سبعة أبحر، فأولى أن لا تنفد مع عدمها، كما تقول: « إنْ أساءَ إليّ زَيدٌ أحسنتُ إليه»[٢٣١].

ولم يستحسن بهاء الدين السُّبكي هذا الجواب، وتعقّبهُ بقوله: « ذكر هذا الجواب جماعة، وأما الجواب عن عبارة الجمهور فلم أر فيه ما يثلج في الخاطر، وقد خطر لي عنه جواب أرجو أن يكون هو الصواب، وأن ينحل به غالب ما لعلّه يورد، وأقدم عليه مقدمات.

إحداها: أن النفاد ليس عبارة عن مطلق الفناء، وإن أطلق ذلك كثير، بل عبارة عن فناء آخر جزء من الشيء، فإذا قلت: نفد مال زيد) فمعناه أنه خرج شيئا فشيئا إلى أن فرغ، هذا هو الذى يبتدر منه إلى الذهن، و يشهد له النقل، قال القاضي عياض في المشارق: نفد: أي: فرغ وفنى، قال –تعالى-:﴿ **لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي**﴾ [٢٣٢].

---

(٢٢٦) عروس الأفراح ٣٤٠/١ .
(٢٢٧) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .
(٢٢٨) شرح التسهيل لابن مالك ٩٤/٤ .
(٢٢٩) النهاية في غريب الحديث والأثر ٨٨/٢ .
(٢٣٠) الفروق للقرافي ٨٩/١ .
(٢٣١) شرح التسهيل ٩٤/٤ .
(٢٣٢) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .

ومثله الحديث : « حتى نَفدَ مَا عندَه »[٢٣٣]، ونقل ابن الأثير عن أبى حاتم في حديث القيامة: « ينفدهم البصر»[٢٣٤]، أنه بالمهملة، وأن معناه يبلغ أولهم وآخرهم ويستوعبهم، ويقال: استنفد وسعه: أى: استفرغه[٢٣٥]، وفى المحكم) عن الزجاج: ﴿ **مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ** ﴾ [٢٣٦]، معناه: ما انقطعت، والمنافد: الذى يحاج صاحبه حتى تنقطع حجته فتنفد[٢٣٧] .

الثانية: إذا كان جواب لو) قضيتين إحداهما منفية، والأخرى مثبتة ؛ فإنها تدل على امتناع مجموع النفي والإثبات، فإذا قلت : لو جاء زيد لأكرمته وما صحبته، دل على أنه بتقدير ثبوت المجيء يثبت مجموع الأمرين، ودل على امتناع المجيء وأن امتناعه أوجب امتناع المجموع من ثبوت الإكرام ونفى الصحبة، فلا يدل ذلك على أن الإكرام لم يقع والصحبة قد وقعت، بل صدق امتناع وقوع الإكرام ونفى الصحبة، يحصل بذلك ويحصل بأن لا يقع واحد منهما، ويحصل بأن يقعا معا، وهذه قضية قطعية؛ لأن الإثبات الكلى إنما يناقضه السلب الجزئي، وحاصله أن لو) تقتضى امتناع مجموع ما دخلت عليه، ومجموع جوابها، لا امتناع كل فرد من أفراد كل منهما، ألا ترى إلى قوله تعالى:﴿ **وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا** ﴾ [٢٣٨]، ﴿ **وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ**﴾ [٢٣٩]، ﴿ **وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى**﴾ [٢٤٠]، فإن الممتنع في كل ذلك هو المجموع لا كل فرد[٢٤١] .

الثالثة: مفهوم الصفة حجة كما هو مقرر في موضعه، والقول بالمفهوم في لو) على الخصوص كالمتفق عليه ؛ أعنى مفهوم الشرط ومفهوم الصفة قريب منه، فإذا قلت:لم يعجبني قيام زيد) اقتضى أن له قيامًا غير مُعجب، وإن كانت هذه سالبة

---

(٢٣٣) من كلام أبي سعيد الخدري-رضي الله عنه-عندما أتى أناس من الأنصار، فسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأعطاهم حتى نفد ما عنده . أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب الاستغفار عن مسألة ١٢٢/٢، وفي صحيح مسلم باب الزكاة رقم ١٠٥٣ .

(٢٣٤) برواية شداد بن أوس أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : «إن الله تبارك - وتعالى- إذا جمع الأولين والآخرين ببقيع واحد ينفدهم البصر» .

(٢٣٥) النهاية في غريب الحديث والأثر (نفد) ٩١/٥ .

(٢٣٦) من الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(٢٣٧) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ن.ف.د) ٣٥١/٩ .

(٢٣٨) من الآية ١٣ من سورة السجدة .

(٢٣٩) من الآية ٩ من سورة النحل .

(٢٤٠) من الآية ٣٥ من سورة الأنعام .

(٢٤١) عروس الأفراح ٣٣٩/١-٣٤١ .

محصلة لا تستدعى حصول موضوعها كما تقرر في المنطق، لكن ذلك بمعنى أن حصول الموضوع فيها غير محقق، أما الدلالة عليه بالمفهوم فلا إشكال فيه.

فإذا قلتَ: لو قام زيد لما أعجبني قيامه) فقولك : لما أعجبني قيامه) يدل لفظا على أن له قيامًا، وأنه غير معجب بتقدير الشرط، أما إنه غير معجب فلأنه منطوق اللفظ، وأما أن له قيامًا فلأنك جعلت عدم إعجاب قيامه مرتبًا على قيامه، فصار ثبوت الموضوع وهو القيام قيدًا فيه، فليس كقولك: «ما أعجبني قيام زيد» حتى لا يكون بالوضع تفيد وقوع القيام ؛ بل هو كقولك : «ما أعجبني القيام الذى وقع من زيد»، فالجواب حينئذ سالبة تستدعى حصول موضوعها في تحقق صدقها بالفعل، وكذلك: «إن قام زيد لم يعجبني قيامه»، ولو) تدل على امتناع الجواب وامتناع ما أعجبني قيام زيد) مرتبٌ على امتناع القيام الذى هو شرط لو)، فيصير المعنى لما امتنع قيامه امتنع نفى إعجاب قيامه، ونفى إعجاب قيامه لا يصدق حتى يكون له قيام كما سبق، فصار نفى إعجاب القيام، يستدعى القيام ؛ لأنه شرطه ودلّت لو) على امتناع القيام.

وعلى أن امتناعه شرط لامتناع «ما أعجبني قيامه»، و« ما أعجبني قيامه» دال على وقوع القيام، وعدم إعجابه، فامتناعه يصدق بأن لا يقع قيام بالكلية فيمتنع حينئذ أن يقال: « لم يعجبني القيام» لما يدل عليه مفهومه من وقوع القيام بأن يقع قيام معجب، لكنه قد دل الشرط وهو لو قام) على أن الواقع من هذين هو امتناع القيام، فتعين أن يكون المراد بما دل عليه الجواب من امتناع « ما أعجبني قيامه» هو امتناع القيام الذى دلّ عليه مفهوم قولك: « ما أعجبني قيامه »، لا أنه وقع قيام معجب؛ إذ لا يمكن وقوع قيام مترتب على امتناع القيام، وحينئذ ينحل الكلام إلى قولنا: امتنع وقوع القيام، وكونه غير معجب، وذلك صادق بأن لا يقع قيام بالكلية.

إذا تقرر ذلك : فالنفاد عبارة عن استيفاء العد بعد الشروع فيه، وكلمات الله - سبحانه - وهى علمه وحكمته لم يحصل الشروع في عدها واستمداد العباد لذلك، وحينئذ فعدم النفاد المستلزم للعد لم يقع، وذلك صادق بأن تكون كلمات الله - سبحانه وتعالى- ما شرع في عدها، فامتنع عند امتناع كون ما في الأرض من شجرة أقلامًا أن يُقال: ما نفدت، لا لأنها نفدت ؛ بل لأنها ما استمد العباد لاستيفائها ولا وجهوا لذلك قصدا.

وحاصله أن جواب لو) مجموع أمرين إثبات، وهو العد، وعدم، وهو أنها لم تنفد، وامتناع الأول يقتضى امتناع مجموع القضية، ولو لم يكن لفظ النفاد يدل على الفراغ بعد الشروع فالجواب صحيح بأن نقول: المعنى لو كان الأمر كذلك لاستوفى العباد

ولم يحصل النفاد، لكنه لم يقع ذلك؛ لأنهم ما استمدوا البحار لعدم وجودها، وهذا جواب لا غبار عليه، ولا مزيد على حسنه[٢٤٢].

وأجاب الشيخ العز بن عبد السلام عن قول عمر: « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه» بأن الشيء الواحد قد يكون له سببان فلم يلزم من عدم أحدهما عدمه، وكذلك ههنا الناس في الغالب إنما لم يعصوا لأجل الخوف، فإذا ذهب الخوف عصوا، فأخبر عمر– رضي الله عنه - أن صهيباً اجتمع له سببان يمنعانه عن المعصية الخوف والإجلال.

وأجاب غيره بأن الجواب محذوف: تقديره لو لم يخف الله عصمه الله.

وأجاب بهاء الدين السبكي عنه بأن مفهوم الموافقة عارض مفهوم المخالفة، وبأن المنفى يكون معصية لا تنشأ عن خوفٍ، المعنى لو لم يخف الله لما عصاه معصية ناشئة عن عدم الخوف ؛ فامتنع ما دل عليه مفهوم هذا الكلام من إثبات المعصية الناشئة لا عن عدم الخوف كما سبق.

وبعد هذه الإشكالات والأجوبة عليها نستطيع أن نقول ما قاله الكرماني : إن لو) لعدمِ الشَّرطِ جزمًا، ولعدمِ الجزاءِ غالبًا ؛ لأنَّ عدمَ الشَّرطِ لا يثبتُ باعتبارِ اللُّزومِ إلَّا به ؛ فيُصارُ إليه إلَّا إذا امتنعَ الجزاءُ لترتُّبه على النَّقيضين؛ أي: لو) تدلُّ على عدمِ الشَّرطِ جزمًا ووضعًا أعمُّ من أن يكون ذلكَ العدمُ لعدم الجزاء أو لا.

وتدلُّ على عدمِ الجزاءِ -أيضًا- لا وضعًا وجزمًا؛ بل عقلًا وغالبًا ؛ لأنَّ عدمَ الشَّرط في الملازماتِ لا يثبتُ ولا يعلمُ إلّا بعدمِ الجزاءِ ؛ كما تقول في قولنا: لو كانَ إنسانًا لكانَ حيوانًا، لكنّه ليس بإنسان ؛ لأنَّه ليس بحيوانٍ ؛ استدلال بانتفاءِ اللّازمِ على انتفاء الملزومِ، ولمّا لم يتعيَّن انتفاءُ الشّرطِ بهذا الطّريقِ ؛ كما في غير اعتبار اللُّزومِ لم يكن لانتفاءِ الجزاءِ جزمًا وقطعا بلْ غالبًا ؛ فيُصارُ إلى ما هو الغالب، ويقال: إنّه لعدمِ الجزاءِ المستلزمِ لعدم الشَّرط، وهو معنى ما يقال: إنه لامتناع الشّيء -أي: الشَّرط- لامتناع غيرِه؛ أي: الجزاء.

هذا إذا لم يمتنع نفي الجزاءِ وعدمِه، وأمَّا إذا امتنع نفيُ الجزاء؛ كما لو كان الجزاءُ لازمًا للنَّقيضين - أي: الشّرط وعدمه- ومترتّبًا عليهما، ولم يلزمْ من عدم الشّرطِ عدم الجزاءِ؛ فلا يكونُ لعدمِ الجزاءِ، ولامتناع الشيء لامتناع غيره[٢٤٣].

الخاتمة

فقد تَبيّن لنا من خلال دراسة هذه المسائل ما يلي:

(٢٤٢) عروس الأفراح ٣٤١/١ .

(٢٤٣) تحقيق الفوائد الغياشية للكرماني ٤٧٢/١-٤٧٣ .

١- أن بُغية بهاء الدين العاملي من هذه المسائل – كما ذكر في مقدمته – وقوف القارئ على بعض النوادر والقضايا التي تتحرك لها الطباع، وتهش لها الأسماع، ومن ثم كان للهمذاني – في الغالب- مجرد ناقل لها، وقلّما كان يُبدي برأيٍ فيها .
٢- أثبتَ البحث –من باب الإنصاف في البحث العلمي – أن لقول غلاة الصوفية : إن معنى «إن لم تَكن تَراه» في الحديث الشريف: «إنْ غبت عن وجودك ولم تَكن رأيته» وجهًا من حيث الصناعة، وإنْ كان بعيدًا من حيث المعنى، وأبطل ما زعمه صلاح الدين الصفدي من أنه لا وجْه له في العربية .
٣- أبطل البحث ما نُسب إلى الإمام الشافعي من أن **الواو**) عنده للترتيب .
٤- أثبت البحث أن ابن الأثير عبَّر عن معنى الفاء) العاطفة بالفَور) ويُريد التعقيب)، ومن ثَمَّ أبطل ما زعمه ابن أبي الحديد من أن ابن الأثير يُريد بالفور) حُصول الشيء بعد الشيء بلا فاصلٍ ولا زمان، وهو خلافالتعقيب) الذي هو معنىالفاء)، إلى غير ذلك من النتائج .

وإني أسأل الله –في نهاية المطاف- أن أكون قد وفّقت في إمتاع القارئ بهذه النوادر والقضايا، وأن تخدم طلاب العربية ودارسيها .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

قائمة المصادر والمراجع

إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، ألفه/أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي، تحقيق/إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي القاهرة .

الإبهاج في شرح المنهاج شرح على منهاج الوصول إلى علم الأصول) للقاضي البيضاوي، تأليف/شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي، دراسة وتحقيق د/ أحمد جمال الزمزمي وغيره، دار البحوث .

إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تأليف/ أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء، تحقيق د/أنس مهرة دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة الثالثة٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ) .

ارتشاف الضَّـرَب من لسان العَـرب لأبـي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة، إعداد /رجب عثمان محمد، مراجعة د/رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة /مطبعة المدني، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ -١٩٩٨ م) .

أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق/محمد بهجه البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي .

الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت .

إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م) .

إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري، حققه وعلق عليه د/ عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .

الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط «وهو إعراب القرآن مستلًّا من البحر المحيط) لأبي حيان الغرناطي ت ٧٤٥ هـ) »، تأليف د/ ياسين جاسم المحيميد .

الأعلام لخير الدين الزِّركْلي، قاموس تَراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢ م) .

الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ٣٧٧هـ)، حقّقه وقدّم له د/حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى١٣٨٩هـ-١٩٦٩م) .

الأم، للإمام الشافعي، دار المعرفة – بيروت ١٤١٠هـ-١٩٩٠م) .

أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق / فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل– بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م)

الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق/محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ٢٠٠٩م) .
إيضاح الوقف والابتداء، ألفه/محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري تحقيق/محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق١٣٩٠هـ - ١٩٧١م).
البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة / الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ -١٩٩٣م) .
البحر المحيط في أصول الفقه لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، دار الكتبي - الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) .
البيان والتبيين، ألفه/عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح/عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي-القاهرة، الطبعة السابعة ١٤١٨هـ-١٩٩٨م) .
تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي - دار الفكر – بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ) .
تاريخ بغداد وذيوله، ألفه/أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي دراسة وتحقيق/مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى١٤١٧هـ) .
التحرير والتنويرتحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر– تونس ١٩٨٤م) .
التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق د/حسن هنداوي - دار القلم - دمشق- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م) .
التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري على ألفية ابن مالك في النحو، وبهامشه حاشية الشيخ /يس بن زين الدين العُلِيمي الحمّصي، تحقيق/ أحمد السيد أحمد، دار التوفيقية للتراث .
تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لأبي بكر الدماميني، تحقيق د/محمد عبد الرحمن بن محمد المفدي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
التعليقة على المُقرّب، شرح العلامة ابن النحاس على مُقرب ابن عصفور في علم النحو، تحقيق د/جميل عبدالله عويضة، وزارة الثقافة، عمان الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٤هـ) .

التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ألفه/أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م) .
التمهيد في أصول الفقه، ألفه/أَبُو الخطاب الكَلْوَذَاني الحنبلي، تحقيق/ مفيد محمد أبو عمشة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى -الطبعة الأولى١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م) .
تمهيد القواعد لناظر الجيش، تحقيق ودراسة د/علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م).
توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق د/عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ -٢٠٠١ م) .
الجنَى الداني في حروف المعاني، صنعة الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د/فخر الدين قباوة، و أ / محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ-١٩٩٢م) .
حاشية السندي على سنن النسائي، ألفه/عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب الطبعة الثانية ١٤٠٦ – ١٩٨٦) .
حاشِية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، المسماه/عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، دار صادر – بيروت .
حاشية الصبّان على الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق د/ طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية .
الحجة في القراءات السبع، ألفه/أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق/أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م) .
الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق/بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه / عبد العزيز رباح، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م) .
الحماسة البصرية، ألفه/علي بن أبي الفرج بن الحسن، صدر الدين، أبو الحسن البصري، تحقيق / مختار
الدين أحمد - عالم الكتب – بيروت.
خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م) .

الخصـــائص لابـن جنـي، تحقيق/الشـربيني شـريده، دار الحـديث للطباعـة – القاهـرة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) .
خلاصـة الأثر فـي أعيـان القرن الحـادي عشـر، تـأليف/ محمد أمين بـن فضـل الله بـن محب الدين المحبي الحمـوي الأصل، الدمشقي، دار صادر – بيروت .
الـدرُّ المصـون فـي علـوم الكتـاب المكنـون للسـمين الحلبـي، تحقيـق د/أحمـد محمـد الخراط، دار القلم- دمشق.
ديـوان الإسـلام، تأليف/شمس الـدين أبـو المعـالي محمد بـن عبـد الـرحمن بـن الغـزي، تحقيـق/ سـيد كسـروي حسـن، دار الكتـب العلميـة، بيـروت – لبنـان، الطبعـة الأولى١٤١١ هـــ - ١٩٩٠م) .
ديـوان رؤبة بن العجّاج، عُني بتصحيحـه وترتيبه/وليم بـن الـورد البروسـي، دار ابـن قتيبـة للطبـاعـة والنشـر والتوزيع – الكويت ١٩٩٦م) .
ديـوان لبيد بـن ربيعـة، اعتنـى بـه /حمـدو طمـاس، دار المعـرفة – بيـروت، الطبعـة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م) .
رجال صحيح مسلم، ألفه/أحمد بن علي بـن محمد بـن إبـراهيم، أبـو بكـر ابـن مَنْجُـويَه، تحقيق/عبد الله الليثي، دار المعرفة – بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ) .
رَصف المباني في شـرح حُروف المعـاني لأحمد بـن عبـد النـور المـالقيّ، تحقيـق د/ أحمد محمد الخـرَّاط، دار القلم دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م) .
روح المعاني في تفسير القـرآن والسبع المثاني للعلامـة الآلوسي، عنيت بطبعـه/إدارة الطباعـة المنيريـة دار إحيـاء التراث العـربي، بيروت- لبنان .
رَوضات الجنات في أحـوال العلماء والسادات، ألفه/العلامة المتتبع الميرزا محمد بـاقر الموسـوي الخوانسـاري الأصـبهاني، الـدار الإسـلامية- بيـروت، الطبعـة الأولـى ١٤١١هـ-١٩٩١م) .
ريحانـة الألبا وزهـرة الحيـاة الدنيـا، ألفه/شهـاب الدين أحمـد بـن محمـد بـن عمـر الخفاجي،تحقيق /عبـد الفتـاح الحلـو، مطبعـة عيسـى البابى الحلبـى، الطبعـة الأولى ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧م) .
شـرح أبيات سيبـويه لأبي سعيد السيرافي، حقَّقـه وقدَّم له د/محمد علـي سلطـان، دار العصماء، لبنان، الطبعة الثانية ٢٠١٠م).
شـرح أشـعار الهـذليين لأبـي سـعيد الحسـن السـكري، حققه/عبـد السـتار أحمـد فـراج، راجعـه/محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبـة – القاهـرة – مطبعة المدني .
شـرح التسهيل لابن مالك، تحقيق/أحمد السيد سيد أحمد علي- المكتبة التوفيقية .
شـرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د/صاحب أبو جناح .

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب /منتهى الأريب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف /محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع – القاهرة .
شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق د/عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٤ م) .
شرح الكافية الشافية لابن مالك، حقّقه وقدَّم له د/عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢م) .
شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق/أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد أحمد، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م) .
شرح كتاب سيبويه لعَلي بن عيسى الرماني، تحقيق ودراسة /محمد إبراهيم يوسف شيبة، جامعة أم القرى١٤١٤هـ-١٤١٥م) .
شرح المفصل لموفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش، عنيت بطبعه/إدارة الطباعة المنيرية-مصر .
شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك، تحقيق د/فاطمة راشد الراجحي، طبعة جامعة الكويت ١٩٩٣م).
شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأُولى ١٤٢٩ هـ -٢٠١٠م) .
صحيح البخاري، المسمى: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله – صلى الله عليه وسلم- وسننه وأيامه، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق د/مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ– ١٩٨٧م) .
صحيح مُسلم، للإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن الشقيري النيسابوري، تحقيق /محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ألفه/شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت .
طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السُّبكي، تحقيق/محمود محمد الطناحي، و د/عبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية .
عَروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ألفه/أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي، تحقيق/عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م) .

غرائب التفسير وعجائب التأويل، ألفه/محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت .
فتح الباري لابن حجر العسقلاني، تحقيق/عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها /محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر .
فتح المنعم شرح صحيح مسلم، د/ موسى شاهين لاشين، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م) .
فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب حاشية الطيبي على الكشاف)، ألفه/شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، تحقيق د/ إياد محمد الغوج، ود/ جميل بني عطا، الطبعة الأولى١٤٣٤ هـ ٢٠١٣ م).
الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق مع الهوامش)، ألفه/أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، تحقيق/خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) .
الفروق، ألفه/أسعد بن محمد بن الحسين، أبو المظفر، جمال الإسلام الكرابيسي النيسابوري الحنفي
تحقيق د/محمد طموم، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الأولى١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، تحقيق/حسن موسى الشاعر -دار البشير – عمان - الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م)
الفلك الدائر على المثل السائر، ألفه/عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، أبو حامد، عز الدين، تحقيق/ أحمد الحوفي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة – القاهرة .
الكافية في علم النحو، ألفه/ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، تحقيق د/صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠١٠ م) .
الكامل، ألفه/الإمام أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق د/محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٤١٢هـ -١٩٩٢م) .
الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الخامسة ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) .

الكشاف لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، عني به وخرَّج أحاديثه / خليل مأمون شيحا، دار المعرفة – بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م) .
الكشكول، ألفه/محمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي الهمذاني، بهاء الدين، تحقيق/محمد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية، بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ -١٩٩٨م) .
الكُنَّاش في النحو والتصريف لأبي الفداء الأيوبي ت ٧٣٢هـ) دراسة وتحقيق، إعداد د/جودة مبروك محمد، مكتبة الأدب - القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
كوثَر المَعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَاري، ألفه/محمَّد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني الشنقيطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م) .
لباب الآداب، ألفه/أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري، تحقيق/ أحمد حسن لبج - دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة الأولى١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م) .
اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق /غازي مختار طليمات، دار الفكر دمشق، مطبعة المستقبل، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ -١٩٩٥م) .
مجالس ثعلب، شرح وتحقيق/عبد السلام هارون، دار المعارف ١٩٦٠م) .
المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي، تحقيق وتعليق /الرحالة الفاروق، وآخرون، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- قطر، مطابع دار الخير، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م) .
المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق/عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت/ الطبعة الأولى١٤٢١هـ) .
مسند أبي عوانة أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني، تحقيق/ أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى١٩٩٨م).
معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م) .
معجم المفسِّرين حتى العصر الحاضر، تأليف /عادل نُويهض، مؤسسة نُويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م) .
معجم المؤلفين لعُمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت – دار إحياء التراث العربي .

مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، قدَّم له ووضع حواشيه وفهارسه /حسن حميد، أشرف عليه وراجعه د/إميل يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م) .
مفاتيح الغيب التفسير الكبير) لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي ت ٦٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ) .
المفصَّل في صنعة الإعراب لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري اعتنى به/الشربيني شريدة، دار الحديث-القاهرة ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م) .
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د/محمد ابراهيم البنا، معهد البحوث العلمية والتراث الإسلامي– مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ -٢٠٠٧ م) .
المُقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د/كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق ١٩٨٢م) .
المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق د/ محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة ١٤١٥هـ -١٩٩٤م) .
المُقرّب لابن عصفور، تحقيق/أحمد عبد الستار الجواري، الطبعة الأولى١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).
الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة «من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم»، جمع وإعداد/وليد بن أحمد الحسين الزبيري وغيره، مجلة الحكمة، مانشستر – بريطانيا، الطبعة الأولى١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) .
موطأ الإمام مالك رواية محمد بن الحسن، ألفه/مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، تحقيق د/ تقي الدين الندوي - دار القلم – دمشق -الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م).
المنة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى، ألفه/محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة الرشد، السعودية - الرياض ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) .
النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ألفه/يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر .
النشر في القراءات العشر، ألفه/شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، المطبعة التجارية الكبرى .

النوادر في اللغة، ألفه/أبو زيد الأنصاري، تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق -الطبعة الأولى١٤٠١ هـ - ١٩٨١م) .
نواهد الأبكار وشوارد الأفكار حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي)، جامعة أم القرى - كلية الدعوة وأصول الدين -المملكة العربية السعودية ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٥م) .
النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، تحقيق/محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان .
الوافي بالوفيات، ألفه/صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي تحقيق/أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م) .
وفَيات الأعيان لابن خلّكان، تحقيق د/إحسان عباس– دار صادر- بيروت .
هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المُصنِّفين لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي .
همع الهوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ) .